دورة اللجنة المركزية

بتاريخ ٢٢ و ٢٩ تمّوز ١٩٩٤

موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية

في الوضع العالمي

المداخلة الثالثة للأمين العام

نستأنف هذه الدورة المفتوحة للجنة المركزية في ظل جدول اعمال استكمال النقاش التحضيري لمادة المؤتمر. الانقطاع الاضطراري المعروفة أسبابه حال بيننا وما بين ما كان مقدراً له الاستمرار بالنقاش. الفترة اسبوعين، آمل أن تتواصل جلسات النقاش بعد الآن على غير انقطاع، توصلا إلى المرور على كل الأقسام السبعة التي سجلناها بصفتها موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية. بداية أود التذكير بكلمات في طبيعة هذا البحث الذي تطور في القسم الأول تحت عنوان في الخيار الاشتراكي، بمداخلة أولى، إلى المداخلة الثانية، الأولى شملت كل المواضيع. الثانية ركزت على الخيار الاشتراكي. تطور البحث في هذا المجال إلى حيث ساد انطباع في اللجنة المركزية أن ما قلته، وما جرت مناقشته يشكل الوجهة للمفاهيم الفكرية الرئيسية التي يمكن استخدامها في نقاش الاقسام اللاحقة كافة، ويفي بالغرض إلى حد ما، وصالحة إلى ترشيد مشروعنا الحزبي إلى اشعار آخر. بقي من البحث الأصوات التي ارتفعت بحق، طالبة انطلاقاً من هذا الوضوح، التوغل نحو مزيد من الدقة والوضوح والشمول والعرض الوافي القسمات وملامح لمشروعنا السياسي العام، بالاستناد إلى هذه المفاهيم. وهو الأمر الذي آمل أن تحققه محاولتنا في تطبيق النهج الذي اعتبرناه الأصوب في اعتناق الخيار الاشتراكي على الأقسام التالية في العالمين العربي واللبناني، وفي قراءة تجربة المنظمة وفي تحديد قسمات مشروعنا الحزبي القادم، لأنه عبر هذه المحطات يتحقق

الغرض المقصود من وراء التشديد على ضرورة اقتران المبادىء العامة بمستوى من الوضوح أكبر. ابتداءً من عودتنا إلى القسم الثاني في الوضع العالمي اليوم، يصير علينا أن نركز الانتباه على أهمية اكتمال هذا المنهج الفكري العام في تعيين خيارنا الاشتراكي عبر تطبيقاته الملموسة والمحددة على الأوضاع الراهنة التي نعيشها لبنانياً معطوفة على الاطارين العربي والدولي. هذا تقدىم قبل الدخول في صميم جلسة اليوم، وهو عودة في النقاش إلى الوضع العالمي، الذي تطرقنا فيه، في المداخلة الأولى، بكلام اجمالي إلى آفاق المشروع الاشتراكي عالمياً، وطرحت معه وضمنه مبادى، مقاربة جديدة لاحتمالات تطور العالم الثالث، وكان هناك استطراد موجز جداً حول ما تشهده بلدان ما كان يسمى سابقا المعسكر الاشتراكي. سأحاول أن اطور ما جرى تقديمه سابقاً، بأمل أن التعقيب والتعقيب على التعقيب يجرنا إلى مناقشة اوسع.

في قراءة الوضع العالمي بأجزائه المتفاوته تطوراً، في مناحي تطوره المتنوعة، سافتتح كلامي بالتأشير مجدداً إلى أهمية ما كان ادليت به في دورة اللجنة المركزية في ٥ و٩ آب ١٩٩٢ تحت عنوان "ازمة الرأسمالية". ليس من قبيل العودة إلى الموضوع كله أو استعادته، وإنما للقول إنه في تلك الدورة، قدمت مداخلة شكلت أول محاولة من جانبنا، بعد النقاش في الأفكار الذي ساد طوال مرحلة نقاش أزمة الاشتراكية والماركسية، أول محاولة لقراءة متجددة راهنة للوضع العالمي، وإن كان عنوان البحث في ازمة الرأسمالية يوحي بغرض محدد يراد الوصول إليه، هو تبيان مقدار ما تقدمه أوضاع الرأسمالية حالياً من أرضية ملائمة لاستئناف التزام الخيار الاشتراكي. في حينه كان العرض الذي قدم من الشمول في مختلف جوانب ومحاور الوضع العام واحتمالات تطوره، ما يشكل إضافة مهمة في تاريخ النقاش ضمن المنظمة. في حينه،

التعقيب الذي اجرته اللجنة المركزية حول هذا البحث، والذي كان يدل كم وضعها أمام صعيد في النقاش أكثر تقدماً. لكن أقول الآن، في حينه لم نكن نناقش الوضع العالمى تحت عنوان ازمة الرأسمالية في ظل وضوح مفاتيحنا الفكرية البديلة، من مفاتيح الالتزام الكلي الشامل بالماركسية، قلل من أهمية ذلك الحدث في تاريخ النقاش نحو الصياغة الأخيرة لمادة المؤتمر، وجعله في أقسام منه غير مؤثر في جو اللجنة المركزية. دلالات ما أريد قوله من ذلك النقاش لم يختمر كثيراً ويتفاعل، لأن اللجنة المركزية كانت تفتقد إلى الاستناد لخلفية من المفاهيم والأدوات الفكرية المنهجية. كلامي الآن معطوف على تلك المداخلة، ما ضاع في الوسط بين نقاش أزمة الماركسية، وما بين التقدم على طريق طرح موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية، من اولها إلى آخرها، في الوسط. هناك محطة بالغة الأهمية، تلك المداخلة وذلك النص تميز بجهد خاص، لجهة محاولة دق ابواب تجاوز ما هو مالوف في الترسيمة الموروثة لدينا في قراءة الوضع العالمى تحت عنوان أزمة الرأسمالية. اريد العطف على تلك المداخلة دون أن اقع في منزلق أو اغراء استعادتها. في حينه اعتبرنا أننا معنيون ونحن نرصد مرة اخرى آفاق المشروع الاشتراكي عالمياً، بان نناقش الوضع العالمي في محاور ثلاثة: المحور الأول المراكز الرأسمالية المتقدمة، بصرف النظر عن استقرار أو عدم استقرار على هذه التسمية، من الآن إلى حين الفراغ من كتابة النص الذي يفترض أن تستوي عليه الوثيقة الفكرية البرنامجية، المقصود بالمراكز الرأسمالية المتقدمة الأقسام من الوضع العالمي، كما يمكن أن نقول النظام العالمي، الذي شهد الولادة المبكرة، الأكثر تبكيراً، لبنية الحداثة والمختبر الأول لتجربة الديمقراطية، والولادة الأكثر تبكيراً للحركة الاشتراكية في كل ما لاقته منذ ولادتها حتى اخر تجاريها. قصدت القول بالمراكز الرأسمالية المتقدمة هو من باب تسمية الكل باسم الجزء، وليس من باب ايجاز الموضوع كله بأن غرض البحث هو فقط، تبين مقدار التجد د والراهنية في أزمة الرأسمالية، الذي هو جزء من البحث، بقدر ما هو النظرة الأشمل، التي ترى وقائع ونتائج هذا التطور في هذا المحور من الوضع العالمي، حيث أن قراءة تطوره وحصيلة هذا التطور تشكل شرطاً ضرورياً وهاماً من اجل استقامة اي قراءة اجمالية موسعة.

كان لدينا محور ثان هو محور بلدان العالم الثالث، على رغم مناقشتنا في حينه لمدى دقة المصطلح راهناً، مدى وجاهة استمراره رائجاً، ما بقي منه فعلياً، ولكن، على وجه الأجمال، كان واضحاً أن ما نريده في هذا المجال، هو إلقاء نظرة على مجرى تطور ما يمكن تسميته البلدان المتخلفة، بلدان الجنوب، أو أي تسمية أخرى. والمحور الثالث الذي يضم مجموع البلدان التى خاضت تجربة الاشتراكية، في حينه قلنا الاشتراكية المتحققة، الاشتراكية الدولتية، الاشتراكية كما شهدها التاريخ... الآن نقول تجربة الاشتراكية المعطوفة على الماركسية، تجربة المعسكر الاشتراكي السابق... حاولنا التوقف أمام مجموع الظواهر التي يحفل بها التطور حتى نستخلص مجموعة خلاصات. سأحاول اليوم، دون الغوص في التفاصيل والحيثيات، أن أطرح بأقصى ما يمكن من الايجاز والوضوح في نفس الوقت، أهم

الخلاصات التي تستدعي منا توسيعاً ونقاشاً، حول هذه المحاور الثلاثة، والتي يمكن أن نتوجها بالخلاصة الأخيرة التي ترسم رؤيتنا لآفاق المشروع الاشتراكي عالمياً.

اولا - في المراكز الراسمالية المتقدمة

اذكر أنه في نقاشنا لمجرى البلدان المتقدمة أو بلدان المراكز الرأسمالية المتقدمة، أو بلدان الغرب المتقدم وما التحق بها من مراكز أخرى، وان كانت تنتمي إلى قارة آسيوية، ناقشنا مجرى تطور هذه البلدان الاقتصادي، السىاسى، الاجتماعي، الثقافي، الايديولوجي على امتداد قرن من الزمان، في محاولة للوصول إلى صوغ جواب متجدد على السؤال التالي؛ هل تقدم نهاية القرن العشرين معطيات وعناصر أزمة متجددة في النظام الرأسمالي القائم في هذا القسم من العالم؟ وكيف تفهم خصائص وخصوصيات هذه الازمة؟ وأى احتمالات ترتبها عليها؟ تذكيراً بمجمل المدأخلة التي طرحت آنذاك، اتصور أن أهم ما في تلك القراءة لمحور المراكز الرأسمالية المتقدمة، هو ما انطوت عليه المحاولة لتلمس مقدار التجاوز المتمادي في تركيب العلاقات الرأسمالية الأصلية التي شهدتها هذه البلدان، من رصد ظاهرات البنية الاقتصادية، إلى تلمس الظاهرات المتواردة على صعيد البنية السياسية، وصولاً إلى استعادة كل السجال الايديولوجي الأصلي، الذي نشأ حول فكرة الاشتراكية. النتيجة التي سجلت في حينه، يمكن العودة إليها من خلال التشديد على الخلاصة الآتية اذا كان القرن العشرون شهد تطوراً في اوضاع الرأسمالية عموماً، قابله انخراط قسم من العالم في تجربة اشتراكية قرأنا ملامحها في حينها، فكيف تحدد الدلالة الأهم لهذه التطورات، هل الدلالة الأهم تكمن في القول إن مجمل تطور الرأسمالية في مراكزها المتقدمة اتي يثبت الفشل النهائي لمحاولة تجاوزها اشتراكياً، أم أن الحصيلة الاجمالية لتطور الرأسمالية في مراكزها المتقدمة اتت تثبت عجز الرأسمالية عن البقاء على قيد الحياة في ظل إعادة انتاج ما يمكن تسميته القوانين الأصلية. وفي هذا المجال برزت بصورة أساسية النقطة المتعلقة بحجم المتغيرات الكبرى والجوهرية التي شهدتها مجمل العلاقات الاجتماعية في هذه المراكز الرأسمالية المتقدمة، سواء في الأساس الاقتصادي لهذه العلاقات الاجتماعية، أو في مجموع البني والتراكيب السياسية والفكرية التي ترتبت عليها. اذا عدنا لتمثل تلك الخلاصة المعطوفة على مداخلتنا السابقة، ونريد أن نفتش عنها مرة ثانية، مستخدمين المفاتيح الفكرية، والمفاهيم الفكرية المنهجية التي شددنا عليها من خلال رسم ملامح خيارنا الاشتراكي، فهذا يدفع النقاش خطوة أخرى للأمام نحو رصد احتمالات ولادة فعلية متجددة لحركة اشتراكية في هذه المراكز الرأسمالية المتقدمة، وبالنسبة إلينا كأصحاب خيار اشتراكي، ليس مجرد خاصة محلية، يهمنا كثيراً ونحن نجدد اعتناق خىار اشتراكى عام أن نرى آفاق هذا الخيارالاشتراكي في كل مكان حتى نستطيع أن نرى آفاقه في المكان الذي نقف فيه. ساقارب بما ساتيحه من نقاش إعادة نظر ببعض ما اعتبرناه ثوابت وافتراضات فكرية، من نقاشنا الأزمة الماركسية وصولاً إلى آخر نقاش اجريناه لأزمة الرأسمالية. اذكر أنه في النص الأول الذي صدر تحت عنوان "في

الاشتراكية" في قراءتنا لوقائع تطور البلدان المتقدمة على امتداد قرن من الزمان، وصلنا إلى حكم يقول اذا كانت الاشتراكية التي تم بناؤها انطلاقاً من روسيا وصولاً إلى سائر بلدان المعسكر الاشتراكي، ليست الاشتراكية التي بها نعتقد الآن والتي نطمح إلى تجدد التزام خيارها، فإن ما شهدته بلدان الرأسمالية المتقدمة من نماذج نظم واشكال حكم تحت عنوان "الاشتراكية الديمقراطية" ليست هي أيضاً الاشتراكية التي نفهمها خياراً، ونطمح إلى تجديد التزامنا بها، وبالتالي إن اشتراكيتنا ليست اشتراكية الالتزام الكلي بالماركسية نظرية وحركة ومنهجاً في التطبيق، ولیست بالتأكید اشتراكية الاشتراكية الديمقراطية، كما شهدتها بلدان الرأسمالية المتقدمة. نحن امام اشتراكية، سيكون علينا أن نجدد اشتقاقها من مادة قراءة متجددة لأزمة الرأسمالية، معطوفة على ما نعتبره ثوابت ومفاهيم فكرية رئيسية، تحدد قسمات وسمات الخيار الاشتراكي. اذا كان هذا التوجه الذي ادليَ به ونوقش وتم ترجيحه في اللجنة المركزية يبقى صحيحاً لجهة أننا لسنا أمام بحث يراد الانتهاء منه، للقول فكريا اشتراكيتنا هي الاشتراكية الديمقراطية، كما شهدها الغرب الأوروبي، لكننا نشدد على إعادة الاعتبار لهذه الحركة الاشتراكية التي شهدها الغرب فكرياً. لكن يبقى علينا في قراءة احتمالات تطور هذا الغرب الرأسمالى المتقدم، أن نشير ونتوقف أمام ملامح المجرى العام الذي يمكن من ضمنه آن يتجدد رجحان الخيار الاشتراكى في هذه البلدان الرأسمالية. اذا اردنا أن نعطف هذه المسألة على ما سبق بلورته في المداخلتين السابقتين، تحت عنوان في الخيار الاشتراكي ومبادئه، فلا شك بأننا سنكون أمام مسؤولية فكرية تضعنا حيال تحدي اعادة تنسيب ما تحقق انجازاً تحت عنوان الاشتراكية الديمقراطية في هذا الغرب الرأسمالي المتقدم، إعادة تنسيبها إلى ما رسب وثبت واستقر من مستويات تطور من هذا المحور الأكثر تقدماً في الوضع العالمي، والتساؤل حول الوجهة التي يمكن من خلالها لهذا التراث أن يستأنف زخمه وفعله وتطوره في ما هو قادم من محطات أو حقبات، ضمن هذا الأطار الأهم من اطر الوضع العالمي. بكلمة اوضح، كل الأسباب متوافرة لدينا الآن للجزم بأن التسوية الاجتماعية السياسية الثقافية الايديولوجية التي شهدتها بلدان المراكز الراسمالية المتقدمة تحت ضغط الحركة الاشتراكية بكل مقوماتها، وفي ظل غلبة عنوان الاشتراكية الديمقراطية الذي كان العنوان الأبرز، فهذه الأسباب تجعلنا نقول بان هذه التسوية على ما حملته من انجازات، تواجه الآن أزمة طريق شبه مسدود، فالسؤال هو ما وجهة الخروج من هذه الأزمة، اذا كانت صيغة دولة الرفاه، أو الدولة الكینزية أو صيغة التسوية الطبقية التي شهدتها هذه البلدان، أو مصطلح التظام الاشتراكي الديمقراطي، أو صيغة الحكم الاشتراكي الديمقراطي، اذا كانت هذه الاشتقاقات التي توجت تطور هذه البلدان بضع عقود من السئين، هذه الصيغة لم تعد الآن قادرة على الجواب على تحديات أزمة هذه المجتمعات في صعيدها الاقتصادي ومختلف تراكيبها السياسية والاجتماعية، فما هو الحل؟ وما هو المخرج؟ وما هو الجواب عن هذه الأزمة؟

هل هناك بديل من تجدد في صيغة الاشتراكية الديمقراطية، بما يجعلها أكثر تلاؤما وأكثر تكيفاً، وأكثر اقتداراً في الجواب على ما هو مستجد في أزمة هذه المجتمعات في مختلف صعدها وبناها؟

اهمية السؤال تكمن أنه في كل نقاشنا السابق لأزمة الرأسمالية في مراكزها المتقدمة، كنا بعد البحث المستفيض نصل إلى النقطة الآتية هذه الأزمة المديدة في المراكز الرأسمالية المتقدمة، بقدر ما تثبت من ناحية أن الصيغة الراسمالية الأصلية عاجزة عن اشتقاق الأجوبة اللازمة على معضلات وقضايا تطور هذه المجتمعات، مقابل ذلك فإن الحلول المشتقة تحت عناوين الاشتراكية الديمقراطية لا تعدو كونها حلولاً ضمن الرأسمالية ذاتها، ولا تشكل خروجاً جوهرياً لا على قوانينها، ولا على بنيتها ولا على حدودها، مما ينتج عن هذه القراءة في كلا الاتجاهين عجز الرأسمالية عن أن تتجاوز ازمتها بقوانينها الأصلية من ناحية، وعجز الاشتراكية الديمقراطية عن أن تشكل جوابا على ازمة الرأسمالية المديدة من ناحية ثانية.

على هذين العجزين كان يترتب دائماً قول إنه لا افق ولا مجال ولا حل على المستوى التاريخي لمعضلات هذه المجتمعات الا بالثورة الاشتراكية، والثورة الاشتراكية هنا مرموزاً لها بتصورنا الموروث الأصلي، الثورة الاشتراكية التي تشكل جواباً جوهرياً على أزمة الرأسمالية من ناحية، واطاحة بكل مقومات ومعالم التسوية التى ساهمت الاشتراكية الديمقراطية في ارسائها من ناحية ثانية.

لعل الشروع من جانبي منذ نقاش أزمة الرأسمالية في آب ١٩٩٣ في القول إنه ليس صحيحاً أن الرأسمالية تطورت خلال قرن من الزمان على أساس العملقة المتزايدة في تطور قوى الإنتاج، مقابل الثبات الأبدي في صيغة علاقات الإنتاج، كان مقدمة لكي يكتمل البحث ويتوالى وصولاً إلى المداخلتين السابقتين، حتى نصل إلى خلاصة مؤداها: إن ظهور حدود ومحدودية التسوية التي شهدتها المراكز الرأسمالية المتقدمة تحت عنوان الاشتراكية الديمقراطية، يحتم ارتياد آفاق تسوية متجددة من ضمن الحداثة الموروثة في هذه المجتمعات، ومن داخل اطار الديمقراطية السياسية التي تراكمت انجازاتها في هذه المجتمعات، ولكن على قاعدة تجديد راهنية الرد الاشتراكي على ما انتقلت إليه معضلات تطور هذه المجتمعات في مختلف مستوياتها من آفاق جديدة ومن تحديات جديدة. اذا كنا توقفنا في نقاش ما آل إليه تطور المعسكر الاشتراكي السابق أمام خلاصة مؤداها أن التطور اللاحق لبلدان المعسكر الاشتراكي السابق، يكون بمقدار الخروج النهائي والتحرر النهائي من قوالب التجربة السابقة، فهل نحن في نقاشنا لتوجهات التطور في المراكز العالمية المتقدمة أيضاً امام خلاصة مؤداها أن قدرة هذه المراكز المتقدمة على تجديد الرد على ازماتها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً. رد يكون بمقدار التحلل والتحرر نهائياً من قوالب وقوانين وقواعد وتوازنات التسويات التي شهدتها مجتمعاتها ، وفي ظلها حققت هذه المجتمعات ما حققته من انجازات، لها وجهها المتقدم، ولها وجهها المازوم. هل هناك من بديل عن اشتراكية ديمقراطية اخرى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، في المراكز المتقدمة من النظام العالمي تتجدد معها قواعد التسوية، ومضامين التسوية الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية الايديولوجية، مخترقة كل مسام وبني حياة هذه المجتمعات، وكم يصبح مهماً هنا تمكين وتثبيت ما ذهبنا إليه في تحدىدنا للمفاهيم والمفاتيح الفكرية الرئيسية الناظمة لخيارنا الاشتراكي، حين قلنا بأن الصراع الطبقى هو صراع مفتوح على تسويات متوالية في مختلف المجالات، وأنه

ليس هناك من سور فاصل في شكل قاطع بين ثورة واصلاح. الثورة الناجحة هي التي تفتح الباب أمام فصول متوالية من الاصلاح. والاصلاح تقاس فعاليته وتأثيراته بمقدار ما ينتج من تغيير في المجتمع. الخص، هل هناك بديل من اعتبار مستقبل المشروع الاشتراكي في البلدان الرأسمالية المتقدمة مرهوناً بإعادة بناء اليسار المتشكل تاريخياً في هذه البلدان، والذي اتخذ في اقسامه التي تعنون النجاح في هذه البلدان بخطها وافكارها وبرامجها، هل هناك من بديل لإعادة بناء هذا اليسار معطوفاً على تراث الحركة الاشتراكية في هذه المجتمعات الممتد على فترة قرن ونصف قرن من الزمان، بكل ما حشدت من تيارات وصراعات وحركات مد وجزر، أم أنه ما زال هناك محل لما كان مفترضاً من ضرورة ولادة حركة اشتراكية جديدة كلياً على ما سبق لهذه المجتمعات وشهدته، سواء جديدة بمقياس الجدة بالنسبة للجناح الماركسي من هذه الحركات، أم الجدة بالنسبة إلى الجناح الاشتراكي الديمقراطي الذي اصطلح على وصفه تاريخياً بالاصلاحية. هذا سؤال، أهمية طرحه وترجيح الجواب عليه، ينبع من أننا لا نستطيع افتراض صفحات قادمة من تطور هذه البلدان، وكأنها تفترض عودة ما إلى نقطة صفر، ما قبل تطور الحركة الاشتراكية في هذه البلدان ووصولها إلى ما وصلت إليه الآن ضمن موروث التسعينيات التي تقدم لنا خارطة الحركات الاجتماعية واليسار والتشكيلات والأحزاب والنقابات في هذه البلدان.

أنا ادفع النقاش نحو خطوة أخرى، على طريق تصفية الحساب مع ذلك النقاش الذي راوحنا عنده طويلاً في تلمس احتمالات مستقبل التطور الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي الايديولوجي في المراكز المتقدمة، والذي كان دائماً يصطدم بالنقطة التالية: إن مستقبل التطور مرهون بالخروج كلياً على احكام وبني ما انتجته تجارب هذه البلدان في مختلف الميادين، وفي الطليعة من ذلك نمط اليسار الذي استقام واتخذ لنفسه حيزاً ضمن هذه الحركة الاشتراكية، لاشتراكي مثلنا في العالم الثالث، يريد أن يكمل رؤياه للوضع العالمي في سبيل تبين مواقع اقدامه جيداً حيث هو، لاشتراكي مثلنا، هل أمامه من بديل غير افتراض البناء على تراث اليسار في هذه المراكز الرأسمالية المتقدمة، واعتبار أزمة اليسار، أزمة التسوية الطبقية التي رعاها هذا اليسار في البلدان المتقدمة، هذه الأزمة أزمته، والخروج منها أو الرد عليها يكون بمقدار ما تنجح قوى اليسار، صاحبة هذا التراث في البلدان المتقدمة، في أن تشتق مرة أخرى من مادة التطور في مجتمعاتها، والتراث المتحدر إليها، والحيوية المتجددة في صفوفها الأجوبة التي تجدد، في جملة ما تجدد، فهم هذه المجتمعات، التركيب السياسي لليسار ضمن هذه المجتمعات. الرد على كل معضلات الصعيد السياسي الاجتماعي الثقافي الايديولوجي الموصول بصعيد التطور الاقتصادي في هذه المجتمعات، مما يجعل الرد الاشتراكي على الراسمالية رداً ضمن الحداثة وفي اطار الديمقراطية، وليس رد ما بعد الحداثة، ومما يجعل اليسار المتطور المتجدد يساراً مولوداً ضمن بيئة وتراث اليسار التاريخي في هذه المجتمعات. وهو ما يجعلنا اصحاب احتمال بدىهي وطبيعي في مناقشة أزمة التعبير السياسي والنقابي والاجتماعي والتنظيمي الأجمالي عن قوى التقدم والديمقراطية والاشتراكية عما يسمَّى معسكر التقدم ضمن هذه البلدان. هل نحن أمام تجدد تحليل

ينتهي بإصدار جملة أحكام اعدام على ما انتجه تطور هذه المجتمعات من حركات وتيارات وقوى واطر تحمل راية تجاوز الرأسمالية، هل نحن أمام خلاصة ستكرر التطلع إلى أحزاب اشتراكية من نمط جديد كليا؟ أم سننتهي إلى خلاصة يعني اصحابها بأن يحاولوا أن يروا بوضوح وواقعية كيف يمكن أن يولد الجديد في اليسار والأحزاب الاشتراكية وفي عموم الحركة الاشتراكية. الجديد في الحركة النقابية، وفي مختلف أشكال التعبير السياسي والثقافي والاجتماعي عن معضلات هذه المجتمعات نسخة نهاية القرن العشرين، هذا الجديد من رحم القديم الذي لم يكن بلا معني، ولم يكن بلا اثر أو بلا مبرر، ولم يكن بلا فعل أو بلا بصمات، على تاريخ تطور هذه المجتمعات. هل نحن جزء من هم البحث عن مستقبل أكثر زخماً لليسار الواقعي في هذه البلدان؟ وهل من بديل لأن نكون أصحاب هم في هذا الاتجاه؟ وبالتالي نرى الصلة وثيقة جداً بين امكان ولادة خيار اشتراكي متجدد بزخم في بلدان العالم الثالث، وفي عالمنا العربي، وفي لبنان، في معزل عن تطور وتجدد زخم هذا الخيار اليساري العام، الذي ظلل
الفكرة الاشتراكية والحركة الاشتراكية بمختلف اجزائها في العالم الرأسمالي المتقدم. اذا كنا غادرنا الانتظارية الثورية حيث للثورة العالمية مركز، فليس معني ذلك أن الخيار الاشتراكى يمكن أن يتقرر مصيره كليا وبالمطلق، في بلد محور وحيد من محاور الوضع العالمي، بل لا بد من أن نستمر في الاعتقاد، والفهم العميق أن للخيار الاشتراكى روافد متعددة المصادر والمستويات على صعيد الوضع العالمي ككل، وأن العلاقة بها شبيهة بالعلاقة بين الأواني المستطرقة، وأنه عند صياغتنا لأي برنامج اشتراكي، سواء كان ذلك على صعيد مراكز العالم المتقدم أم على صعيد بلدان العالم الثالث أم على صعيد عالمنا العربي، فلا شك أن هناك حيز بالغ الأهمية للرؤية الاشتراكية للعلاقات الدولية بصفتها واحدة من الشروط اللازمة لاستقامة وتطور وصيرورة الخيار الاشتراكي نحو الانتصار في نهاية المطاف.

الخص بالقول، ما مدى حاجتنا للخروج من بقايا ذلك الحكم بالاعدام الذي كان يرافق بحثنا في مستقبل الاشتراكية عالمياً على السواء، حيث كنا اصحاب رؤيا لمدى طويل من الزمن، عندما كنا نناقش حصيلة تطور بلدان المراكز الرأسمالية المتقدمة، ننتهى إلى ابراز معضلات هذا التطور بأزماته، وننتهي إلى الحكم بالقصور على كل التراكيب واشكال واطر وافكار وبرامج الردود الاشتراكيـة، أو الردود من موقع اليسار، ومن موقع التقدم على هذه المعضلات. كم نحن بحاجة إلى الخروج من تلك الوجهة في مناقشة الوضع العالمي، وكأننا نعيد تقصيله فكرياً على مقاس افتراضاتنا النظرية، إلى رحاب نظرة تعود فتناقش الوضع العالمي انطلاقاً من مراكزه المتقدمة، على قاعدة أن ما يحكمنا، وما يحكم تطور هذا الوضع العالمي هو تجدد تحدي اعادة صوغ الجواب الأكثر تقدماً وديمقراطية واشتراكية من مادة ما آل إليه تطور هذه البلدان على مختلف الصعد. عندها نصير أمام مستوى أخير من البحث، هو البحث في ما يمكن تسميته أزمة التعبير السياسي والتركيب السياسي في الخيار الاشتراكي لمعسكر اليسار في هذه البلدان الرأسمالية المتقدمة، بل أكثر من ذلك، أزمة التعبير الاجتماعي النقابي في الاطار الثقافي المؤسسي. بحيث نصبح اصحاب رأي من ضمن المحاولة التي

تشهدها هذه البلدان لتجديد جوابها على معضلات تطورها، من الصعيد الاقتصادي إلى الصعيد الفكري والثقافي. ربما يكون كلامي الذي حاول افتراض مقدمات ومضمرات للبحث مستندة إلى قراءة معينة لأزمة الرأسمالية ادلي بها، ومستخدماً مجموع المفاهيم والمفاتيح الفكرية التي توقفنا أمامها في المداخلات السابقة، ربما يكون هذا التحويم العام، غير المحدد أو المرتبط بأمكنة معينة، غير المشدود إلى قضايا ملموسة معينة، اعطى البحث طابعاً مرتبكاً، لكنى آمل أن يكون القصد من كل هذه الجولة العامة واضحاً، والقصد منه هو القول على وجه الأجمال، بإنه اذا كانت التسوية أو التسويات التي شهدتها بلدان العالم المتقدم بفعل جملة عوامل وتطورات موضوعية وذاتية تاريخية متشابكة، من ضمنها وفي قلبها وفي طليعتها العامل المتعلق بضغط الحركة الاشتراكية الثقيل تاريخيا على مجرى تطور هذه البلدان، اذا كانت هذه التسويات الموروثة الآن في حقبة التسعينيات من القرن العشرين عن
حقبات التطور السابقة على امتداد القرن العشرين وما سبقه، تعاني الآن تأزماً وقصوراً عن تجهيز وتوليد كل الردود والأجوبة اللازمة تقدماً على معضلات التطور الاقتصادي، وعلى مشكلات التطور الاجتماعي، وعلى قضايا البنية السياسية، وعلى مستجدات الصراع الايديولوجي والثقافي، اذا كانت التسوية أو التسويات التي شهدتها هذه البلدان تعاني الآن قصوراً فعلياً عن الرد على مجموع هذه المستجدات، فإن الجواب على هذا القصور هو في تجدد هذه التسويات مرة أخرى على قاعدة فعالية الضغط المتجد د من جانب حركة اشتراكية ناهضة القوى، متجددة الافكار، باحثة عما هو جديد من تطور في هويتها، في العلاقة مع وقائع العقد الأخير من القرن العشرين، وآخذة في الاعتبار كل دروس تجربتها على امتداد قرن ونيف من الزمان، على صعيدها الفكري والسياسي والتنظيمي، شاملاً مصطلح التنظيم كل مناحي احتشاد القوى، الضاغطة والمصارعة والدافعة باتجاه التقدم الاجتماعي. مما يصبح معه مطلوباً من جانبنا كأصحاب خيار اشتراكي يريد ان يكون خياراً يمت بصلة إلى كونية ما، هي كونية القيم التي تحمل، والاهداف التي تنشد، والاطار الذي نطمح إلى الاندراج فية، يصبح من لزوميات استقامة خيارنا الاشتراكي أن نكون منحازين واصحاب صلة بالفكر، واذا أمكن أن نتجاوز الفكر فلنتجاوزه، منحازين في الواقع إلى هذا المعسكر الإجمالي الذي يمكن تسميته معسكر الاشتراكية والديمقراطية والتقدم، مقابل معسكر اليمين والليبرالية والرأسمالية المتوحشة، ومحاولة الرد على أزمات الرأسمالية بالعودة إلى عناصرها الأولى، إلى عصرها الليبرالي، إلى ما قبل خضوعها الاضطراري لما خضعت له من تحوير. هل يعني ذلك تطابقا في الموقع والرؤيا والنظرة بيننا وبين مجمل حركة اليسار في هذه البلدان الراسمالية، أو في هذا الغرب المتقدم؟ الجواب على ذلك، لسنا في وارد الحديث عن اممية ذات مركز آخر على غرار الأمميات التي كانت لها مراكز. لا ينفى انتسابنا الاجمالي إلى
معسكر مشترك وجود تعارضات وتناقضات، ناجمة عن اختلاف المواقع والمصالح ودرجات التطور والاشكاليات بين مختلف هذه المجتمعات، وبالتالي لن نستغرب أن يكون لدى اقسام من هذا اليسار، والذي تكمن مصلحتنا في رجحان قواه ضمن هذه المراكز المتقدمة، لن نستغرب أن

يكون لدى اقسام منه بقايا نظرة في تعاطيها مع شعوب العالم الثالث وقضاياه تشوبها عناصر من الموروث العنصري، ومن الانشداد لتناقضات تصب في غير مصلحة شعوب العالم الثالث. سيكون علينا أن نفهم أنه اذا كان من الصحيح استخدام تعبير يسار عالمي، الا أنه ليس من الصحيح اطلاقاً تصور يسار عالمي قائم على قاعدة التجانس الفكري والسياسي والاجتماعي، أو التجانس في المصالح التي يحمل، نحن نتحدث عن تقارب وانتماء عام إلى معسكر وجهة اجمالية في النظرة إلى تطور الوضع العالمي، ولا نتحدث عن ترسيمة، نطلق من خلالها صيحة الدعوة إلى تأسيس اممية مركزية جديدة على غرار الأمميات التي عرفنا. هذا ما اردت إضافته على ما ناقشناه من أزمة الرأسمالية التي لم اشأ العودة إليها، او ما المحت إليه خلال بحثنا في قسمات وملامح الخيار الاشتراكي، تحت عنوان تلمس المبادىء، والافكار والمنهجية، ولكن من خلال استخدام وسائل ايضاح وامثلة عديدة قاربت أكثر من مرة مناقشة الوضع العالمي وخاصة في مراكزه الرأسمالية المتقدمة.

ثانيا ـ مقاربة جديدة لاحتمالات تطور العالم الثالث

لا ارغب في إعادة ما قلته في المداخلة الأسبق بالنسبة للحديث عن حدود دور السيطرة الخارجية، وبالنسبة للحديث عن عناصر ونتائج التخلف الداخلي، وبالنسبة للكلام عن وجهة ودرجة التحول الممكن نحو الديمقراطية والاشتراكية، وهي العناوين التي دار حولها كلامي متناولاً بلدان العالم الثالث. كما لا أريد العودة بالتفصيل لما كانت حملته المداخلة في صدد أزمة الرأسمالية عندما انتقلنا للحديث عن الأزمة الراهنة للرأسمالية في اطرافها المتخلفة، حيث طرحت وجهة نظر تنقد الرؤية الليبرالية لقضايا بلدان العالم الثالث، وتنقد الرؤيا العالم ثالثية لقضايا العالم المتخلف، ونحاول أن نتلمس مجمل التطورات التي استجدت وأصبحت تمنعنا، ونحن على أبواب منتصف التسعينيات، من الحديث عن العالم الثالث وفق المضمرات التي رافقت نحت المصطلح في مطلع الخمسينيات عندما اطلق على مجمل البلدان المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، وبلدان الجنوب أو البلدان ذات البني التقليدية. تظحزكرر في
هذه اللجنة المركزية أكثر من مرة سؤال: ماذا يعني اشتراكي في العالم الثالث؟ واذا كان الأمر أمر صياغة برنامج مشتق من مادة درجة التطور المتحصلة في العالم الثالث، فلماذا يكون البرنامج اشتراكياً؟ لماذا الخيار اشتراكي؟ لماذا الاسم اشتراكي؟ هناك كل الأسباب تدفع أي مناضل مفكر متنور في العالم الثالث، في محاولة ربطه لقضايا مجتمعه بمستقبل ارحب، وبرؤيا لوضع العالم الإجمالى أو للمستقبل البشري، مما يصح أن يدخل في عداد الحيثيات الفكرية الوازنة باتجاه صياغة برنامج تقدمي. بهذا المعني لا يستطيع الا أن يكون صاحب اهتمام في الرأسمالية ونقدها، في الليبرالية وحدودها، في الاشتراكية ومعانيها. اذا كان الصعيد الفكري لا يستطيع أن يقصر حدود التراث الذي منه ينهل بمستوى ما يواجهه مباشرة وراهناً من قضايا ، لكن يظل السؤال برنامج اشتراكي بأي معنى؟ وتسمية اشتراكية: لماذا؟ واذا كان من تسلسل

تطور فهو قائم على ماذا؟ اتصور أن السؤال مهم واساسي، ويجب أن ننتهي في النقاش إلى صياغة جواب واضح، أياً يكن هذا الجواب. سواء غلبنا راية الاشتراكية على هذا البرنامج، أم اعتبرنا الاشتراكية مضمراً مستقبلياً فيما تغلب على البرنامج راية اخرى، (حركة قومية أو ديمقراطية أم اشتراكية حزب: ما هي هويته الغالبة). وهو نقاش طبيعي ومشروع ومفتوح المجال للخوض فيه بلا أي حواجز أو محرمات، بصرف النظر عما سيكون لدي من ترجيح معين.

الموضوع الفعلي هو موضوع المضمون، مضمون البحث والوجهة في قراءة امكانات واحتمالات وضرورات تطور العالم الثالث اجمالاً، حتى نحدد اللوحة التي نشكل نحن جزء منها. بالقياس لما أرسيناه من مفاتيح فكرية منهجية اعتبرناها راجحة الصواب في تعيين قسمات الخيار الاشتراكي، حيث قلنا إن اشتراكيتنا التي نفهمها، موصولة بتاريخ الولادة الفعلية للحركة الاشتراكيةعلى أنها ولادة ضمن اطار الديمقراطية السياسية التي كانت بدورها مولوداً في امتداد الحداثة التي فهمناها على أنها ليست مجرد حداثة تطور لتعاقب أنماط الانتاج، بل على أنها حداثة تشمل رقعتها ما هو أوسع من البنية الاقتصادية بكثير، على رغم احتلال البنية الاقتصادية مكاناً رئيسياً فيها، فلا شك أنه على قاعدة تشخيص اوضاع ما هو مشترك بين اوضاع بلدان العالم الثالث المتخلفة، او لنقل بلدان الجنوب، أو لنقل البلدان التي ما تزال مشدودة إلى البنى التقليدية أكثر مما هي منخرطة في صميم الحداثة، على قاعدة قراءة لعوامل وعناصر تخلف هذه البلدان، ما تعلق منها بحدود دور السيطرة الأجنبية، وما تعلق منها بعناصر ونتائج التخلف الداخلي الموروث الذي لا يشكل الحديث عنه امراً معيباً، في الهوية القومية لهذه البلدان، بل هو حديث في محله، وعلى قاعدة كل وزنه، على قاعدة كل ذلك، والذي لا اقترح ترسيمة له، احيل إلى ما سبق قوله في هذا الصدد، والى ما يمكن أن يصاغ من نصوص لاحقة، فمما لا شك فيه، أنه لحزب ينشد التقدم في العالم الثالث تقع مسؤولية أن يكون حزباً رائداً لبناء حداثة متكاملة المبادى، والجبهات في هذه البلدان. والحداثة المعنية هنا لا تقتصر على محاولة اللحاق بركب التقدم الاقتصادي عبر التنميه، هذا وجه من الوجوه أهميته بالغة ولا شك فيها، لكن مقتله أن يختزل إلى اقتصادوية ترى الحداثة بمجرد ولادة مؤشرات رياضية تؤذن بانتقال من كم في الإنتاج إلى كم آخر، من قسمات نمط انتاج حسابية إلى قسمات نمط انتاج آخر، معتبرة أن ما سوى ذلك تحصيل حاصل، بل على العكس حداثة ترى في شرط التطور الاقتصادي شرطاً جوهرياً واساسياً، لكنها لا تراه شرطاً وحدانياً أو وحيداً أو مقرراً لسائر اوجه البنية. اذن، حزب في موقع ارتياد التقدم سيكون عليه أن يحمل برنامجاً يطوي المسافة نحو حداثة تتناول البنية الاقتصادية، حداثة تتطلع بالأهمية ذاتها إلى تحديث البنية السياسية فترى عميقاً جداً جداً نتائج الصلة التي لا فكاك منها بين وجهة صعيد التطور الاقتصادي، وبين ما يجب أن يلائمه من اطار على الصعيد السياسي، ثم تذهب إلى ما هو ابعد من ذلك، فلا ترى الصعيد السياسي مجرد الاخذ بأنماط واشكال يكفي ترسيمها حتى يكون المجتمع دخل عالم الحداثة السياسية، بل ترى الحداثة السياسية موصولة بحداثة ثقافية شروطها اقصى واعمق، وتطلبها أكثر مدعاة لتجنيد طاقات لا يمكن في معزل عنها اكتمال هذا الشرط. حداثة ترى في وضوح أهمية اطلاق

الاصلاح، اذا لم نقل الثورة، على الصعيد الايديولوجي إلى مداه حتى ينتقل المجتمع من مجتمع الخرافة والغيبية إلى مجتمع أكثر اطلالاً على العقلانية وأكثر اتصالاً بالعلم بمعناه الجوهري، وليس بنتائجه الميكانيكية. على وجه الإجمال حداثة تسعى إلى نقل المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وايديولوجياً، من حيث هو مشدود إلى بناه التقليدية الموروثة إلى بنية تتكامل عمليات أو اوجه التطور فيها، وتجعل بالإمكان طي المسافة بين واقع التخلف في هذه البلدان وبين ما هو جوهري ومتقدم وتقدمي في طبيعته في الحداثة الكونية التي أصبحت في حوزة البشرية ككل. هذا صعيد لا يستقيم برنامج لحزب ينشد التقدم في أي بلد من بلدان العالم الثالث الا اذا كان التحديث بهذا المعني الشامل ممراً. هل نكون بذلك نقول فصل الخطاب بين دعوات التحديث ودعوات الأصولية؟ أنا ادعو إلى أن نقول فصل الخطاب بين دعوات التحديث ودعوات الأصولية. وادعو في هذا المجال، ونحن نرسي اللبنة الأولى التي يجب أن يتأسس عليها برنامج حزب ينشد التقدم في بلد من بلدان العالم الثالث، أن نكون في طليعة المغادرين والمتطلعين إلى مغادرة الأشكالية العقيمة التي كثيراً ما يطرح موضوع الحداثة والأصالة على صعيدها، ما يجعل البحث يدور في حلقة مفرغة. اريد أن أقول في هذا المجال اصالة تعادل أصولية، هذا تأكيد وتكريس للتخلف باسم الخصوصية والهوية الثقافية الخاصة. اذا ترجمت الاصالة إلى أصولية، فهذه نزعة ماضوية لا يستقيم على قاعدتها لا خيار ديمقراطي ولا خيار اشتراكي. التحديث الذي يحذر من تحوله اقتلاعاً للهوية الثقافية والاجتماعية الأصلية، هذا التحديث ليس خياراً يؤخذ به أو ينصرف عنه، دون أن يشكل ذلك عنصراً مقرراً في مدى فعلية اي برنامج تقدمي في أي مجتمع ليست مقادير من الحداثة ومقادير من الأصولية، يمكن أن تشكل مخرجاً لولوج البلدان المتخلفة العالم الجديد. لا بد وأن نعي بأن التحديث في مختلف اوجهه يشكل جانباً من جوانبه اقتلاعاً لبعض القديم، مثلما يشكل التحديث في وجه من وجوهه بناءً لجديد يحمل عناصر متقدمة بالنسبة لاي مجتمع.

اذا كان لنا أن نقترع لصالح حداثة نتحمل مشكلاتها ونتحمل مسؤولية اشتقاق الأجوبة اللازمة لجعلها حداثة لا تفرط بما هو اصالة ولا اقول اصولي، وما هو موروث ثقافي اجتماعي يعطي للمجتمع خصوصيته، اذا كان لنا أن نقترع لصالح حداثة مع تحدياتها، داعين إلى صياغة أفضل الردود الممكنة على هذه التحديات، أو إلى أصولية تقينا تجاوزات الحداثة التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع، سواء في علاقته بما سواه من مجتمعات حيث السيطرة الخارجية ممكنة، على قاعدة اختلال التوازن، فنحن ولا بد أن نقترع في صف الحداثة ومشكلاتها. لأن الاقتراع إلى جانب اصالة ترادف اصولية تنتهي إلى ماضوية من النمط الذي نشهده راهناً، سواء تسلحت الماضوية بايديولوجيا اسميناها ذات مرة ما فوق القومية،

أو تسلحت بايديولوجيا ما دون انجاز المتحد القومي. فنحن، عندما لا نتحمل تحديات الحداثة، نشرع الأبواب أمام تقدم ديني، مداً وجزراً ومعضلات، وفيه مشكلات ضخمة تستدعي اشتقاق الردود عليها، فيما البقاء أسرى الأصولية والماضوية باسم الاصالة، يضع حاجزاً مسبقاً امام المجتمع وإمكانية التقدم على طريق خيار سياسي اجتماعي من النوع الذي نطمح. أريد أن

انتهي بالقول إنه سيكون مهماً جداً جداً بالنسبة إلينا ونحن نقترح على أنفسنا، وعلى سوانا، مداميك الصياغة البرنامجية، لصياغة الفكرية لأي برنامج تقدمي ومتقدم يصح الأخذ به في بلد من بلدان العالم الثالث أو في عالمنا العربي أو في لبنان، أن يعاد الاعتبار للحداثة على أنها ليست اختزالا للاقتصادوية، وعلى أن النجاح الاقتصادي في أي مجتمع من مجتمعات الجنوب، أو من مجتمعات العالم الثالث، لا يقاس فقط بمقدار حجم التوظيفات التي
يمكن أن يتوصل إليها هذا المجتمع، سواء في علاقاته الاقتصادية مع الخارج، أو بمدخراته الداخلية، بل هو مرتهن بجملة عوامل منها الاقتصادي والسياسي، الحداثة في بلد من بلدان العالم الثالث نجاحها يقاس بالنمو والتنمية الاقتصادية، بامكان بناء دولة حديثة، لأن تاريخ تطور الرأسمالية لصيق جداً جداً بتاريخ ولادة دول شكلت أطراً للنمو الاقتصادي، وفي داخلها فقط يمكن قراءة آلية نمط الإنتاج الرأسمالي، إعادة الاعتبار للحداثة بأنها حداثة، بقدر ما هو مهم أن يُكافح التخلف الاقتصادي بالنمو الاقتصادي، مهم أن تُكافح في اطارها الغيبية بالعقلانية، والوزن الساحق للدين بالعلمانية، والموروث التقليدي باقتحام مقاييس العلم، والتخلف الثقافي بالتطور الثقافي... وبهذا المعنى يصبح لزاماً علينا أن نطوي إلى غير رجعة كل ما تحدر إلينا من استنتاجات وخلاصات وصياغات لم نكن بعيدين عنها في أكثر مرة من تاريخ تطورنا الفكري، وهي الخلاصات والصياغات والشطحات والافكار التي كانت مشدودة إلى رؤية التطور البشري وفق تعاقبية اقتصادية من نمط انتاج إلى نمط انتاج، وأكثر من ذلك، نمط الانتاج تحدده وفق هذه الرؤيا اشكال الملكية، بحيث كنا من بين من شطحوا للقول بأن بلدان العالم الثالث تقدم معطيات تجعل من المستحيل حصول تطور اقتصادي أو نمو اقتصادي أو فك الحجز عن التطور الاقتصادي الا في ظل دور حاسم للدولة. فاذا كان دور الدولة الحاسم يعادل شمول الملكية العامة لوسائل الانتاج، معظم وسائل الإنتاج، فهذا معناه أن بلدان العالم الثالث تقدم وتتمتع بفرصة تاريخية على طي مسافات التطور، فلا تعود مجبرة على المرور بنفس الحقبات التي مرت بها سائر المجتمعات التي سبقت هذه البلدان. مما يعني أنه بات ممكناً الانتقال مباشرة من الاقطاع إلى الاشتراكية، من دون اشتراط المرور بالرأسمالية، بل على قاعدة تحقيق انجازات الرأسمالية وتجاوز ائتمانها في آن، الأمر الذي كان ينتج عنه ولادة مجتمعات مغرقة في التخلف وفي والتقليدية وفي الانشداد إلى بنى ما قبل الحداثة، وموضوع عليها لافتة "اشتراكية". اذا لم نتخلص نهائياً من كل هذه المقاربة، التي من الاقتصادوية إلى الاستخلاص اختزلت كل أوجه التطور، فجعلت الحداثة عبارة عن صعود اقتصادي، وحوّلت الاشتراكية إلى تدبير اقتصادي، اذا لم نخرج من هذا الموروث الذي تجد اثراً له في غير منعطف، أو في غير نص، أو مقاربة من مقارباتنا، فإننا سنعود، من دون شك، مرة أخرى، ولا ندرك تماماً ما هي الشروط المادية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، التي لا مفر ولا غنى عن توافرها حتى يستقيم حديث ما عن خيار اشتراكي، على غير قاعدة الولوج إلى عالم العصر، لا مجال للكلام على تطور يطوي مراحل، وينجز ما انجزته البشرية في قرون، على قاعدة إجراء أوحد يولد سائر المضاعفات. التشديد على هذا المدخل إلى أي برنامج تقدمي او متقدم، على أنه المدخل الذي يجب أن يقول

رأياً فاصلاً في الحداثة ومعناها، في الحداثة وميادينها، في الحداثة ومعاركها، في الحداثة وجبهاتها، والذي يقترع بلا إبهام لصالح الحداثة، مكاسب وخسائر، حلولاً وتحديات، حلولاً ومعضلات، فيما لا يرى في سكينة الموروث والماضوية والتقليد والأصولية تحت عنوان الاصالة سوى الموت البطيء أو الموت المستمر. من دون هذا الحسم سنصبح أمام الوان من الاشتراكية، يمكن أن تشكل اغلفة لبنى ايديولوجية ثقافية اجتماعية سياسية، واقول اقتصادية، بالغة التفكك والتخلف وراء كل الأرقام أيا كان التطور الحسابى لها. وعلى كل حال، من دون هذا المدخل، لن نستطيع أن نفهم انهيار ما انهار من تجارب، ورسوخ ما رسخ من تجارب. لا نستطيع أن نفهم، ونحن نناقش تجربة البلدان الاشتراكية، بعجرها وبجرها، من أكثرها تقدماً إلى اكثرها تخلفاً، لن نستطيع أن نفهم انهيارها اذا اردنا أن نتلمسه فقط في عجزها عن أن تحقق ما يجب تحقيقه من ارقام تطور في الميدان الاقتصادي. هذا لم يكن الميدان الأوحد الذي قصرت فيه هذه الأنظمة عن بناء المداميك التي يمكن أن ينهض عليها خيار اشتراكى. اذاً، لأي برنامج يراد له أن يكون متقدماً وتقدمياً، ومستوعباً لقضايا ومعضلات من نمط ما تواجهه بلدان الجنوب أو العالم الثالث مع وضع المصطلح بين مزدوجين إلى حين التدقيق به، ليس هناك شك، أن صعيده الضروري الأول هو رسم معالم وتوجهات الحداثة التي تشكل علة كل تقدم
والمدخل الذي لا غنى عنه.

الصعيد الثاني الذي يستمد مما اعتبرناه المقومات الأكثر رجحاناً في رسم سمات الخيار الاشتراكي، أنه بمقدار ما تكون عملية التحديث، في أي مجتمع من هذه المجتمعات، بمقدار ما يجب أن تكون راسخة، بمقدار ما ينتج عنها من ديمقراطية عرَّفناها على أنها البنت الشرعية للحداثة، وعلى أنها بعض نتاج هذه الحداثة. وبالتالي أيضاً، ونحن نقف بعد حوالي ربع قرن من ولادتنا كظاهرة سياسية فكرية حزبية مناضلة، ضمن لبنان الموصول بالعالم العربي، لا بد لأي برنامج يريد أن يخاطب اوضاع بلد من نمط بلدان العالم الثالث، أن يحسم إشكالية الديمقراطية في البلدان المتخلفة. نحن كنا جزء من مناخ فكري عام نهض في مواجهة ما يمكن تسميته فشل الليبرالية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً في مواجهة معضلات تطور هذه البلدان المتخلفة، في الرد على هذا الفشل، اعتبرت الديمقراطية ترفاً لا قِبَل لهذه المجتمعات المتخلفة أن تأخذ به. وعلى ذلك ساد سجال ما زالت نتائجه تجرجر حتى الآن، ما تعيشه بلدان العالم الثالث الآن، وما يعيشه العالم العربى هو صيغة أخرى من صيغ تجدد السؤال هو كيف نواجه أشكالية الديمقراطية في البلدان المتخلفة. أي برنامج يريد أن يكون تقدمياً أو متقدماً، تحديثياً، محكوم بأن يحسم موقفه من إشكالية الديمقراطية لصالح التمييز القاطع بينها وبين الليبرالية بالمعنى الذي سبق وناقشناه، ولجهة الحسم الأخير في أن اصالة وجدية كل تحديث تقاس بمقدار ما ينتج عنه ويلازمه من ديمقراطية سياسية، متجهة نحو شغل الحيز الأوسع من الرقعة الاجتماعية. وبالتالى اذا كانت الحداثة هي الأطار البنيوي العام لكل برنامج تقدمي أو متقدم، فالديمقراطية هي الأطار السياسي العام لكل برنامج يريد أن ينشد الأفراج عن تطور هذا النمط من البلدان الذي نصطلح على تسميته بالبلدان المتخلفة. ديمقراطية بأي معنى؟ ديمقراطية بالمعنى الذي حاولنا مناقشته في

المداخلتين السابقتين عندما توقفنا طويلاً أمام إعادة جلاء جوهر هذه الديمقراطية بعيداً عن النظارات الليبرالية لها، وبعيداً عن شطحات النقد الماركسي التي اختزلتها، ونقلتها إلى صعيد آخر. لنبدأ بمقاربة السؤال الذي قلت إنه مطروح على أكثر من لسان، وبحاجة إلى أن نعطيه جواباً راجح الوجوب. اذا كان صحيحاً بأن البرنامج الذي يجب أن تضطلع به قوى النهوض، أو التقدم في بلد من بلدان العالم الثالث، يجب أن ينطوي على كل التوجهات الكفيلة بإنجاز معركة الحداثة والتحديث، كل التوجهات التي تجعل من الديمقراطية نتاجاً لمعركة الحداثة والتحديث، واطاراً سياسياً واجتماعياً ملائماً لها، فالسؤال: ولماذا يكون هذا البرنامج اشتراكياً في بلدان، ها نحن ننطلق من الحكم عليها بأنها ما زالت في مراحل من التطور تضع أمامها على صعيد تاريخي متشابك مجموع المهمات التي استغرق انجازها في مجتمعات أخرى قروناً من الزمان، ولا اقول عقوداً من الزمن فقط، لماذا لا نعتبر الاشتراكية هنا هي الافق المستقبلي الذي يمكن ارتقابه؟ ولماذا يجب اعتبار الهوية الاشتراكية هوية برنامجية راهنة؟ وما وظيفة راهنية الهوية الاشتراكية في بلد من بلدان العالم الثالث؟ أنا اود القول إن السؤال مشروع، اذا ما قلنا برنامجاً تقدمياً يرسم توجهات معركة التحديث في كل ميادينها، ومعركة ولادة وحماية الديمقراطية بأكثر معانيها تقدماً، هذا يجعلنا أمام حزب أو حركة في أي بلد من هذه البلدان التي نشير إليها، يقف أمام مهمات لا ينتقص من أهميتها وحجمها كون هذا الحزب يتخذ أو لا يتخذ لنفسه صفة الاشتراكية برنامج تحديث الدولة. بناؤها، تحقيق وحدتها القومية، سواء بتحقيق انفصالها عن قوى مسيطرة عليها، أو بتحقيق وحدتها الداخلية من مكوناتها الاجتماعية والقبلية الاصلية (بمعني الاندماج الاجتماعي)، تحديث الدولة، بناء الأطار السياسي للمجتمع، بناء مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي للكلمة، ارساء تطور اقتصادي، رعاية ثورة فكرية موجهة لإحداث ارقي شكل ممكن من تطور أيديولوجية المجتمع، بما يغلب العقلانية والعلم على الغيبية والميتافيزيك، وسائر الإنجازات التي تقع في خانة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، مما يشكل مهمات عسيرة الإنجاز في بلد متخلف ضمن هذا العالم. ما أود قوله إن الكلام على صفة اشتراكية لحزب تقدمي أو متقدم في بلد متخلف، ليس مصدره أشكالية ماذا سيفعل اذا لم تكن صفته اشتراكية، لأن الحزب صاحب البرنامج التقدمي أو المتقدم في بلد متخلف، أمامه جملة من المهام على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، تجعله مشتبكا في معر كة باهظة الكلفة وقاسية الشروط. النقطة التي ستناقش: لماذا هوية اشتراكية؟ هنا يقع كل الموضوع الذي لا بد أن نناقشه وندققه جيداً، والذي أطرحه في صيغة سؤال اذا كانت الاشتراكية هي المحطة الارقى من التقدم البشري وفق الخيار الفكري الاشتراكي الذي ناقشناه في المداخلتين السابقتين، اذا كانت المحطة الأرقي من التقدم البشري، نراها على قاعدة حداثة مولودة في مختلف ميادينها تشكل ركيزة لديمقراطية سياسية هي اطار تطور المجتمع، واشتراكية هي في النتيجة أعلى درجات الديمقراطية، كما نرى أهم ضمانات الحداثة، فهل يعني ذلك أننا أمام تعاقبية وتطورية من نوع آخر؟ ليست تعاقبية تطورية بين انماط انتاج، مشاعية فعبودية فاقطاع، فرأسمالية، فاشتراكية، إنما امام لون من التعاقبية التطورية في صيغة مراحل، كل مرحلة منها حاشدة بالمهمات، بحيث

يمكن القول إننا امام تعاقبية وتطورية تبدأ بالحداثة وتمر بالديمقراطية لتنتهي بالاشتراكية، فلا يعود من معني للكلام عن اشتراكية في مجتمع متخلف لم يجتز مرحلتي الحداثة والديمقراطية، مثلما يمكن أن نناقش في أنه، حتى المجتمع الذي لم يتمثل الحداثة على نحو يجعلها راسخة الجذور في بنيانه، فالخيار الديمقراطي يصبح عليه علامة سؤال. ولننتبه هنا أن ما حولنا من مجتمعات عربية وغير عربية، الفئات الحاكمة فيها تساجل راهناً في وجاهة، أو عدم وجاهة الديمقراطية بالقياس إلى تخلف وتقدم المجتمع. النقاش ليس فقط لماذا الاشتراكية في بلد متخلف، ولماذا الديمقراطية في بلد متخلف؟ هل نكون امام تعاقبية تطورية تصل بنا إلى القول إن هناك مراحل ثلاث لا تشابك في ما بينها، لا تداخل في ما بينها، لا يمكن فهمها بالنسبة إلى بعضها أو بالعلاقة مع بعضها، بل يجب المرور في احكامها القاهرة مرحلة مرحلة، وأن يكن متاحاً لبلدان العالم الثالث أو لبلدان العالم المتخلف هذه المرة، أن لا تقضي نفس الفترة الزمنية المديدة التي قضتها مجتمعات العالم المتقدم، بسبب أن ما ينجزه مجتمع ما يصبح ملكاً لمجمل البشرية. وهذا قانون قديم منذ أن كانت هناك علاقات دولية، ومنذ أن كانت هناك امبراطوريات وفتوحات. مثلما طبق الأمر على الحضارة العربية التي اضافت
شيئاً جديداً للحضارة البشرية ككل، فأصبح التطور يبدأ منها، ولا يكرر ما اجتازه. اذا هناك فرصة أمام بلدان العالم الثالث أن لا تحصل الحداثة على امتداد قرون، والديمقراطية لكي تستقيم لا تتحقق على امتداد قرون، وبالتالى الافق الذي يمكن أن يصبح بعده ممكناً الحديث عن اشتراكية، أيضاً ليس مستوى قرون. لكن هناك قيود حديدية لا يمكن تجاوزها، ولا بد من تحديث المجتمع أولاً، بمعنى اخراجه من ظلمات ما كان يسمى القرون الوسطى الأوروبية، رديف القرون الوسطى الأوروبية في العالم الثالث، ولن أناقش أي صعيد أكثر تقريراً في نجاح عملية التحديث من سواه، وهنا يمكن أن تتنوع القراءات والتحاليل والأفكار وتتعدد مما هو عائد إلى الصعيد الاقتصادي لنقول إن كل اوجه الحداثة والتحديث تبقى فراغاً في فراغ، اذا لم تتحقق خطوة على طريق التقدم الاقتصادي، مما يمكن أن يصل إلى تأجيل كل معالم الحداثة في سائر الأوجه، وما في ذلك القبول بالوان من الاستبداد السياسي إلى اشعار آخر، حتى يمكن أن تنجح القفزة الأولى على صعيد التطور الاقتصادي. وهذا كلام له انصار ومذاهب، وهذا معني كلامنا في كل التحاليل السابقة، أنه ليس صحيحاً أن الليبرالية الاقتصادية هي قرين دائماً لألوان من الليبرالية السياسية. الليبرالية الاقتصادية يمكن ان تتزاوج مع الوان من الاستبداد السياسي وفق اولويات تعطي للتحديث في هذا المجال صعيد، او يمكن أن يجري اختيار التحديث على الصعيد الايديولوجي الرمزي الثقافي الطقوسي من قبيل العنوان الذي أتخذته ثورة التحديث على يد كمال اتاتورك في تركيا، والتي اعتبرت أن النجاح على صعيد اعلان راية العلمانية والتغريب والخروج من الموروث العثماني، واكساب المجتمع رموزاً تقرب به من المجتمع الحديث هو المفتاح، الأمر الذي عاد التاريخ يبين حدوده ومحدوديته، ونحن نشهد الآن ثأراً من هذا التصور الثقافي الى حد ما، والاختزال، من خلال تجدد موجة اسلامية اصولية.أختم بأنه بمقدار ما هو صحيح القول بإن ما اقتضى انجازه في مجتمعات العالم المتقدم قروناً، فإن بلدان العالم المتخلف

ليست مضطرة إلى أن تحققه على امتداد الفترة الزمنية نفسها. ولكن السجال حقيقى حول منطق تعاقبية تطورية ما بين هذه المصطلحات الثلاثة: من الحداثة إلى الديمقراطية إلى الاشتراكية وبالعكس، كيف نفهم مثل هذه التعاقبية التطورية اذا كان لها من مكان؟ ما هي وشائج الصلة بين حاضر التطور ومستقبله؟ ما الضمانة لكي لا تكون بلدان العالم الثالث مجبرة على سلوك الطريق من أوله وكان شيئاً في التجربة البشرية لم يحصل؟ ما الضمانة لكي يكون التحديث متجها نحو الديمقراطية، والديمقراطية موصولة باحتمالات بلوغها أعلى درجاتها متوجة بالاشتراكية. اذاً أمر مشروع وفعلي أن نناقش الوانا معينة من التعاقبية التطورية المراحلية بمراحلها، مشروع واساسي مناقشة أهمية أن يكون البرنامج برنامجاً يعالج في الآن نفسه مخلفات الماضى ويرد على حاجات الحاضر ويخاطب آفاق المستقبل، لأنه سنكون على الصعد كافة، وفي كل الميادين أمام الوان من الحداثة والتحديث لا نجاح حقيقياً له الا اذا بانت الصورة لما سيليها من مراحل.
وعلى قاعدة خيار اشتراكي، ليس ضرورياً أن تكتمل الاشتراكية كإجراء وحيد ومرة واحدة وإلى الابد، لكن على قاعدة خيار اشتراكي للحداثة والتحديث منحي، وللديمقراطية منحى، وللعملية التطورية بمجملها مآل، خاصة اذا اعتبرنا وهذه نقطة بالغة الأهمية اعتناق حزب ما لخيار الاشتراكية في بلد ما، متخلفاً كان أم متقدماً
هو انحياز الى خيار يخاطب مستقبلاً اشمل (خيار كوني وليس نظرية كونية آحادية)، وبالتالي يعتبر هنا بوجه حق بأن التحديث في مكان من العلم، هو جزء من معركة نجاح الاشتراكية في مكان آخر.
نجدد بتنور هذه المرة وبوعي المقولات التي كانت ترى في معركة التحرر الوطني جزءاً من قضية الاشتراكية على الصعيد العالمي، لم يكن ذلك خطأ، الذي كان خاطئا هو الترسيمة التي ترددت وتناسلت من هذه المقولة، فانتهت بنا ليس إلى القول بأن نضال حركة التحرر الوطني الذي نقرأه الآن بمصطلحاتنا، بمعنى التحرر والتقدم والتحديث، لم يكن القول بإنه جزء من قضية الاشتراكية، الخطأ هو ما تناسل منه، وصولاً إلى القول بإن حركة التحرر الوطنى وحدها ذات طبيعة اشتراكية فعلية، وأن الثورة الاشتراكية لن تندلع الا في هذه المراكز المتخلفة، في السلسلة المتخلفة من الحلقة الأضعف في الرأسمالية العالمية، وهو الأمر الذي نقدناه. أنا اطرح الموضوع للنقاش، لا أوحي بخيار، ولكن أقول إن القضية مطروحة أمامنا ، وأمام كل حزب في بلد متخلف، مطروحة أمامنا على النحو التالى لكي يكون البرنامج مسنداً ومفتوح الأفاق، ومتجاوزاً الاختناق المحلي، لا شك أنه يجب أن تتلازم فيه قراءة لمعطيات الوضع المحلي موصولة بما هو اشمل. مما يجعل الفكر المرشد لمثل هذا البرنامج محكوماً بان يقول أراء ومواقف وتحديدات في معنى الحداثة، ومعنى الديمقراطية، ومعنى الاشتراكية في كل فذلكة فكرية تشكل مقدمة للبرنامج، أو خاتمة له، أو شروحا على هوامشه، كل برنامج تحمله قوة افقها يتجاوز افق الرد المحلي على ما هو راهن ومباشر، فقط من قضاياه محكوم بان يعالج هذه القضايا ، ويصنف نفسه على نحو عام بموقع منحاز ومهتم بقوى التقدم في كل مكان على اختلاف وتائر تطور اجزاء العالم. هذا شخصياً، اعتقد أنه لا جدال فيه، ولا اعتقد أنني مضطر، لكي ألح على هذه النقطة طويلاً، لأنني

لم ألمس في اللجنة المركزية ارتدادا محلويًّا موضعياً عن الخيار السابق (لم يناقش أحد بضرورة طي الموضوع، ولنبن تنظيماً ينزل إلى الشارع على طريقة تجمع اللجان والروابط، فيسأل عن مشاكل العالم ويصوغ منها التحرك الذي بموجبه نستعيد ولا نستعيد، الجمهور ونبني حزباً قادراً على الأخذ والعطاء مع الناس). اعتقد بأن اللجنة المركزية معنية كلها، أيا كان الوجه الذي يراد غلبته أو تغليبه على البرنامج والمهمات. وأيا تكن الراية التي ستبرز على أنها الراية التي تعلو كل الرايات، لكن الكل مهتم ومعني بأن نشتق برنامجاً من المتانة بحيث يغرس اقدامه جيداً في تاريخ التجربة البشرية والفكر البشري، ويتطلع إلى أفق أوسع بكثير من الافق المحلى، ويستجيب لحقائق ووقائع العصر حيث العولمة تسير بخطى خرافية، وحيث لا جواب على أي معضلات في اطار محض محلي. اتصور آن هذا مناخنا العام. وبالتالي الفكر المرشد، لا شك أنه فكر محكوم بأن يقول رأيا على امتداد رقعة المسائل التي فتحت حتى الآن، من الفلسفي إلى الفكري، إلى الثقافي، إلى الاقتصادي، إلى الاجتماعي... والى الالمام بمختلف اجزاء الوضع العالمي، وقول الرأي الذي يجب أن يقال على مختلف الصعد.

الآن، الذي هو موضع نقاش مشروع هو الآتي، ما صحة القول بإن اعلاء راية الخيار الاشتراكي مطلوب على هذا النحو وليس على سواه؟ على هذا النحو الذي شُرح، هو ضمانة ولوج حقيقي لأبواب التحديث، وبناء حقيقي لديمقراطية مفتوحة على التطور في اعلى درجاته. وهي ضمانة أن لا يتخيل احد أننا في العالم الثالث أو المتخلف، بصدد تكرار التجربة البشرية من نقطة الصفر حتى نستطيع أن نصل إلى هنا. ما صحة هذه المقاربة الموجودة إلى أن يقال عكسها؟ بعد أن اعدنا الاعتبار لخيار الاشتراكية الأرحب من تعاقبية أنماط الإنتاج وشكل وسائل الإنتاج، أتصور أنه لا فواصل بين اعلان هوية اشتراكية وبين غلبة مهمات تحديث وديمقراطية واصلاح لمختلف مناحى الوضع الاجتماعي إلى اشعار آخر. لا تناقض بل أن من لزوم، ومن ضمانات الولوج الناجح لعالم تحضير هذه المهمات، تحديثاً وديمقراطية هو ارتباطها بخيار اشتراكي، لأن هذا سيغلب وجهة معينة في تحقيق هذه المهمات، هي اضمن وعلى ذلك شروح (القول إنه من اجل تطور اقتصادي اسلم في بلد متخلف، لا بد وأن تكون السياسة الاقتصادية قائمة على قاعدة ديمقراطية سياسية تسمح للقوى الاجتماعية بالتعبير عن وزنها وطموحها) هذا قول لا يدعو إلى اقتران النمو الاقتصادي بالديمقراطية السياسية من باب، فقط اعطاء الديمقراطية حقها لأن ذلك من لزوميات نجاح التطور الاقتصادي، لأنه من دون اقتران هذا التطور الاقتصادي بنزعة مضادة لليبرالية، اخذاً في الاعتبار أهمية تكون السوق في الداخل، والسوق الداخلي حتى يتكون، لا بد أن تتكون قواه الاجتماعية، ولا تكون للسوق الداخلي على قاعدة قوى اجتماعية عريضة بمعزل عن ألوان من العدالة الاجتماعية، التي لا تعود معها قوانين الراسمالية المتوحشة والليبرالية الصافية هي الحكم. وبالتالي نحن لا نناقش التطور الاقتصادي وما سيضاف إليه على الصعيد السياسي والاجتماعي، نحن نناقش الشروط السياسية والاجتماعية للتطور الاقتصادي. هذا نقاش قائم، وبالتالي ما أتاح للبلدان السابقة أن تتطور وتنمو وتمر بالتجربة التي مرت بها من الرأسمالية المتوحشة التي وصفها ماركس، عندما تكلم عن التراكم البدائي إلى آخر صراع،

حول مصير الأوضاع الاقتصادية في العالم المتقدم، هذه الفرص التى اتيحت لذلك العالم، والموارد التي توافرت له، العلاقات الاستعمارية التي عقدها مع سواه، ومصادر النهب التي توفرت له... ليست متاحة أصلاً لبلدان العالم المتخلف. فبلدان العالم المتخلف سلاحها شعوبها، والا فلا معنى لشعار الاعتماد على الذات، فلا ذات وطنية أو قومية أو اجتماعية بمعزل عن اطار سياسي يفرج عن طاقات هذه الشعوب، وبمعزل عن سياسة اجتماعية تجعل من ثروة البلد، معنى بها شعبه قبل أن تكون أي أمر آخر.

اعطيت عينة من سجال ممكن له أن يذهب إلى القول بما أن الموضوع لم يعد نمط انتاج يولد من رحم انتاج آخر، صرنا نرى الاشتراكية وفق هذه البانوراما، فانه ليس فقط غير متناقض اعلان الهوية الاشتراكية، غير متناقض مع غلبة مهمات الحداثة والديمقراطية والتطور الاجتماعي في هذه الحقبة، بل أن تلك الهوية يمكن أن تشكل العاصم من الزلل والدافع لجعل الحداثة والديمقراطية موصولة بانفتاحها على أعلى درجاتها. في المقابل هناك من يمكن أن يساجل ويجادل تحت سقف الأقرار بضرورة وضوح وشائج الصلة الوثيقة بين المحطة الأولى والمحطة الأخيرة من هذا البرنامج، ولكن مع دعوة إلى تغليب الحاضر بما هو طي مخلفات الماضي ودق ارضية ابواب المستقبل. وبالتالي تصير الاشتراكية مبتدأ، والاشتراكية منتهى، ولكن الراية التي تحمل وتحكم تغلب المهمات التي ستمتد على مرحلة تاريخية معينة، وبالتالي يفتح المجال عندئذ للنقاش، أنه اذا لم يكن هناك معنى اطلاقاً في بلد مثل بريطانيا أو اليابان أو أي بلد قطع اشواطاً، أن يكون في معسكر التقدم واليسار اذا لم تقل رأيا في هويتك الاشتراكية، فيمكن في بلد متخلف أن تتخذ موقع تقدم أو ديمقراطية أو تقدمية أو يسار، ويضمر ذلك صلة ما بينها وبين الاشتراكية. يعني أن النقاش مشروع شرط توضيح الصعيد الذي يدور حوله، وما هي حيثياته، وبأي معنى يمكن أن نصل الى البت به.

ثالثا - وقائع ما جرى ويجري راهناً في بلدان المعسكر الاشتراكي السابق

لا نية لدي مطلقا ولا مبرر للعودة إلى مناقشة لماذا حصل في بلدان المعسكر الاشتراكي السابق ما حصل، لقد اشبعنا ذلك بحثاً، من نقاش أزمة الماركسية وازمة الاشتراكية وصولاً إلى النقاش الأخير حول الخيار الاشتراكي. ما اطرحة هو كيف نفهم مجمل الوجه العام، والمنحى العام للتطورات المتوالية بروزاً في هذه البلدان. مهم أن يكون لدينا مشروع فهم نناقشه هنا. وبالتالي لا نقف حيارى أمام هذا التطور، ولا تنتعش لدينا اوهام في غير محلها بالقياس لما هو جار من وقائع التطور. ليس هناك من شك أنه لا أمتن من خلاصة فكرية تساق تشخيصاً لما شهدته بلدان المعسكر الاشتراكي من روسيا إلى آخرها، منذ الانهيار الكبير حتى الآن، اذا كان لنا أن نقول ما الوجه الرئيسي لوقائع السنوات الأربع الماضية في اطار تطور هذه البلدان، فلا شك أن الوجه الرئيسي، هو فشل الليبرالية في الرد على معضلات ما بعد انهيار النموذج الاشتراكي الماركسى السابق. أيا كان المجتمعون، من خبير نقد دولي إلى مناضل سياسي يدرسون الوقائع سيجدون

أن الجواب الليبرالي كان عاجزاً وقاصراً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهو غير ناجح حتى الآن في إعادة بناء أي بديل. نقطة للنقاش كيف ولماذا؟

الخلاصة الثانية، أو الظاهرة الثانية التي نراها والتي حصلت في غير بلد من بلدان المعسكر الاشتراكي السابق، وتدق الآن ابواب روسيا، الشيء الذي اسمه أنه على قاعدة فشل الليبرالية والخصخصة إلى تأصيل تقاليد حياة سياسية، إلى ابتكار صيغ تسويات اجتماعية، فشلت الليبرالية، هذه الظاهرة ليس غريباً أن يرافقها عودة قوى ما بأشكال مختلفة في أكثر من بلد إلى النفوذ السياسي، إلى المسرح الاجتماعي، إلى دق البرلمانات والمؤسسات، إلى الحكومات والأنظمة الحاكمة، عودة قوى كانت في أساس النظام القديم، أي ما كان يعرف باسم الأحزاب الشيوعية السابقة (هناك حالة من هذا النوع في هنغاريا، في بولونيا، في بلغاريا، في المانيا الديمقراطية سابقاً، في روسيا هناك نفوذ لممثلي الحزب الشيوعي السابق في البرلمان.) هذه الظاهرة، كيف نقرأها؟ بقدر ما يجب أن نكون حاسمين في اعتناق الخلاصة التي تقول: مرة أخرى عادت الليبرالية تثبت عجزها، وهي في معرض وراثة تركة الاشتراكية الماركسية المنهارة، يجب في نفس الوضوح أن يكون لدينا خلاصة فكرية مؤداها: إن عودة بعض الأحزاب الشيوعية السابقة إلى دائرة النفوذ السياسي والاجتماعي وأحياناً السلطة، لا تعادل اطلاقا تزكية لنفوذ النظام القديم، أي أننا لسنا أمام ظاهرة تؤذن بامكان عودة النظام الاشتراكي بنموذجه القديم في أي من هذه البلدان إلى تبوؤ مرتبة الصدارة والسلطة. يشهد على ذلك أولاً

أن شرط استعادة هذه الاحزاب لبعض نفوذها، كان هذا المناخ التعددي الذي واكب دق ابواب حل معضلات هذه المجتمعات بالليبرالية، وثانيا: إن كل هذه الأحزاب تشارك في خطاب فكري سياسي اجتماعي واحد يشكل جواز مرورها الآخر إلى الناخبين، بقدر ما أن جواز مرورها الأول هو الذي فعلته الليبرالية المتوحشة بالبلد، جواز مرورها الآخر إلى الناخبين: لا نريد إعادة بناء النظام القديم في مجالاته الاقتصادية والسياسية ومصادرة المجتمع المدني وسائر أوجه النظام. أكثر من ذلك، ولأن الظاهرة ما تزال انتقالية متشابكة ومعقدة، بسبب أن هذه البلدان تنتقل من اشتراكية فاشلة الى نقيضها، ثم تنتقل على مدى زمني مكثف من ليبرالية جديدة وافدة إلى نقيضها، أي أن المجتمع يتخبط في نظام قديم حاسم في ضرورة تجاوزه، وبين ليبرالية جديدة حملت كل الحيثيات. أي دراسة للاطار الفكري السياسي الايديولوجي لهذه الأحزاب من دون استثناء. سيد الموقف في الخطاب والبرنامج هو الارتباك. مهم ذلك حتى لا نتوهم أنه خلال عام أو عامين ستنهار الليبرالية مرة أخرى فنكون أمام أكتوبر روسية ثانية في هذا القرن، تترتب عليها مجموعة مضاعفات ودوائر تزداد اتساعاً. ليس هناك ما هو اكثر سطحية من الموقف الذي جزم بان الليبرالية بنسختها الأثرية هي الجواب الأول والأخير عن معضلات ما بعد الاشتراكية والماركسية، سوى سطحية الكلام بأن ما يجري هو نذر لعودة النظام الاشتراكي الماركسي إلى سابق عهده. لا هذا يحيط بقضايا هذه المجتمعات، ولا التحليل الثاني يحيط بقضاياها أيضاً. الذي يجب أن نقرأه، بمعزل عن خطب اصحابه، وجهل مدى توفق هذه الاحزاب في أن تعبر بالشكل اللازم عن وعيها لتجربتها السابقة، وعن رأيها في اوجه قصور التجربة

الحالية، وعن موقفها من الليبرالية وخيباتها، وعما يمكن أن يكون عليه مستقبل البلاد. الظاهرة تبقى بالغة الأهمية بالنسبة لنا ، ومؤداها بأننا اذا كنا نجزم بأنه في بلدان المراكز الرأسمالية المتقدمة نختم القرن العشرين بسؤال حول مدى جدارة الرأسمالية على التجدد على غير قاعدة تجاوزها لنفسها بأشكال مختلفة، فالمثل الآخر الذي كان يفترض أن يكون المثل الساطع على نجاح الرأسمالية وحسم المعركة التاريخية لصالحها، وهو مثل ما يدور في المعسكر الاشتراكي سابقاً، هذا المثل هو أيضاً مثل إضافي يدلل على مدى عمق أزمة هذه الرأسمالية، وعلى قصور نسختها الليبرالية البدائية الأثرية الأولى، وتطلب صيغة ما أخرى من صيغ التسوية الاجتماعية الاقتصادية الفكرية الثقافية الأيديولوجية، اذا لم تكن صيغة النظام الاشتراكى السابق، فهي ليست صيغة النظام الرأسمالي الوافد. تلك خلاصة، مهم الوصول إليها لمتمسكين مثلنا بأهداف الخيار الاشتراكي. مهم بعد اربع سنين فقط من انهيار البيريسترويكا، تصير في حوزتنا وقائع وليس تاملات فكرية تدل على صحة ما نذهب إليه، بأن الجواب في مكان آخر غير مكان النظام السوفياتي السابق، وغير مكان النظام الرأسمالي كما ألفنا مجراه في الغرب الرأسمالي المتقدم. نستكمل نقدنا العام، نقدنا الذاتي وصياغتنا الاجمالية لفهم الوضع العالمى، واطلالنا على صياغة البرنامج الأخير. مهم أن نميز بين الوقائع والأوهام، ومهم أن ما انفردنا فيه من دون سائر أقسام الحركة الشيوعية العربية أو معظمها، من أن نقدنا لم يراوح، او نقاشنا المترتب على انهيار المعسكر الاشتراكي لم يراوح عند حدود التخريجات التي ما زلنا نقرأ عنها وتتوالى على غير انقطاع. مهم أن تكتمل هذه القراءة بقراءة نيرة أكثر، وواعية أكثر لحقيقة ما يدور في بلدان المعسكر الاشتراكي السابق حالياً، حتى نصل إلى استخلاص ما يجب استخلاصه منها. وفي هذا المجال اقول إنه في ما يجاورنا لدى الحزب الشيوعي اللبناني، وبعد ما وضعت المعركة الفكرية في الحزب اوزارها، وتوافق شيوعيو الحزب على أن ما ناقشناه فكرياً هو كل ما لدينا، وأنه بدلاً من أن يبقى الشيوعيون يتلهون "بجنس الملائكة" فلننصرف لما هو سياسى مباشر على قاعدة اقفال الصفحة على غير وضوح، الآن هناك أوهام منتعشة في الحزب، قائمة على أن الشيوعيين في روسيا يشكلون قوة متعاظمة مما يجعلنا مرة أخرى امام حنين لعودة أوضاع سابقة، ومرة أخرى دونما سند أو تغطية لهذا الرأي من أي تحليل اصيل خاص. مرة ثانية في الحزب: تصعد البيريسترويكا فنصعد، تنزل فننزل، يفرط الوضع فنشتمه، يأخذ الشيوعيون اصواتاً إضافية، فيطلع منها أن هناك رمق في التجربة، فلنرتب عليها ما يتجاوز حدودها. مهم بالنسبة لنا أن نختم النقاش الذي دخلنا فيه من البداية، عندما قلنا رأينا الأول بالبيريسترويكا، نختمه في قول رأي في انهيار الليبرالية أو تخبط الليبرالية التي اتت لتخلف البيريسترويكا، بشكل يضع الأمور في نصابها ويرى المعني العميق جدا للفشل المتمادي للرد الليبرالي فى هذه البلدان، والمعنى العميق لعودة نفوذ بعض القوى التي كانت جزءاً من النظام القديم، والمعنى العميق لنوع الخطاب الاضطراري الذي تنطق به هذه القوى راهناً، والمسافة الشاسعة بينه وبين خطاب ديكتاتورية البروليتاريا والمجتمع الاشتراكي ومجتمع اللاطبقات، حتى تخرج معنا الخلاصة التي تضع الأمور في نصابها. وصولاً إلى أنه سيكون علينا أن نتجاوز، في نقاش وقائع تطور

المعسكر الاشتراكي السابق راهناً ومستقبلاً، حدود فقط استخدامها لتجديد البت بأفضلية الاشتراكية على الليبرالية، وتجديد البت في العوامل الفعلية التي قضت بانهيار المعسكر الاشتراكي السابق. يجب أن نتجاوز هذه الحدود التي نعيد تسجيلها حالياً نحو الخوض فى نقاش أكثر مسؤولية عن تصور صيغ الردود الايجابية التي تستطيع أن ترد على معضلات تطور هذه المجتمعات، بما هي مجتمعات تشكل نموذجاً فريداً في بابه، عندها تراث نظام اشتراكي منهار وعسر في الجواب الليبرالى على قضاياها. ما الجواب وما البرنامج التقدمي فعلاً بمقياس معالجة معضلات تراثها الاشتراكي السابق، وتجاوز اوهام الرد الليبرالي الذي جرى تصوره بلسماً شافياً لكل الأوجاع، ودواء سحرياً لقضايا هذه المجتمعات؟ ما هو الاقتصاد، ما الوضع السياسي، ما التسوية الاجتماعية؟ حزب اشتراكى في روسيا: ماذا يقول رداً على الاقتصاد المركزي التخطيطي السابق، ماذا يقول رداً على عطالة الاقتصاد الروسي الراهن؟ ماذا يقول رداً عن عجز خصخصة هذا الاقتصاد؟ ماذا يقول رداً على الليبرالية المتوحشة المنفلتة من عقالها؟ ماذا يقول تجاه افتقاد أي لون من ألوان التسوية الاجتماعية؟ ماذا يقول عن مستقبل عملية تداول السلطة؟ ماذا يقول من آراء حول المؤسسات التي بنيت حتى الآن؟ هنا نحن ايضا اصحاب رأي في ما يجب أن يشكل ردوداً، على معضلات التطور الراهن واللاحق لمجتمعات الاشتراكية الماركسية السابقة، وأيضاً ليس بصفتها مسالة فكرية مجردة. بصفتها مسألة فكرية تعنينا، مثلما يعنينا أيضاً مراقبة حركة تشكل القوى الاجتماعية والسياسية داخل هذه البلدان، مما يجعلنا بالتأكيد اقرب إلى قوى الاحتجاج على نظام الليبرالية المتوحشة، دون أن يراودنا الوهم بأننا امام استعادة المنظومة الاشتراكية. أنا هنا أضع مجموع التحديات التي يجب أن يفتح نصنا الطريق لمواجهتها. لا أقول أن نخرج بترسيمة تقول بديلاً للنموذج الاشتراكي السابق، نقترح الاتي... نخرج بصيغة تفتح المسالة على مصراعيها، وتعين ما هو صحيح عما هو خطأ، وتعين ما هو واقعي، وتميزه عما هو وهمي. هذا التأطير للبحث في الوضع العالمي، كم يأخذ من مساحة في النص الأخير، والفقرات التي تترتب عليه، قد لا تكون الأوسع، لأن الأوسع سيكون اللبناني والعربي... لم نصل بعد لتحديد مقادير الاتساع والضيق في النص المكتوب. نحن الان نناقش لتوضح المسائل، لذا فلنناقش إلى أطول مدى نراه ضرورياً.

مداخلة الأمين العام
تعقيباً على مداخلات اعضاء اللجنة المركزية
حول المداخلة الثالثة التي قدمت في هذه الدورة:

من المهم أن أوفق في تعقيبي على هذه المجموعة من الأسئلة المهمة والمفيدة التي تحدثت عنها اللجنة المركزية، وأن ندفع بهذا التعقيب لأن يشكل مداخلة أخرى تتمكن بعدها اللجنة المركزية من القول إن هذا كاف ليشكل أساساً لصياغة تفي بالغرض ضمن وثيقة برنامجية فكرية لا نريدها علم العلوم، ولكن نريدها نصاً واضحاً. أود القول إن كل الملاحظات التي وردت من الرفاق ملاحظات تقع في خانات مهمة من البحث، وكان من الطبيعي والمشروع أن تستثير مداخلتي هذه التساؤلات، وهذه الملاحظات، وبالتالي سأحاول الا اسقط أي واحدة منها، وسأقف أمامها نقطة نقطة دون اغفال أي منها. مع معرفتنا جميعاً أن التوقف أمام نقطة محددة يشكل لنا فرصة للاطلال على عدد أوفى من النقاط.
وبالتالي اعتبرها نقاطاً مطروحة لذاتها، ومجموعة مناسبات لتجديد لوحة العرض الأجمالية.
سأبدأ بالتأكيد على ما اشير له من بعض الرفاق حول الأهمية الفائقة لعطف مداخلتي الأخيرة وما سبقها على المداخلة الأصلية التي أتخذت عنوان "أزمة الرأسمالية"، لأنه من دون هذا العطف، سيكون البحث ناقصاً ومبتوراً وبلا مستند. ولولا أني كنت ادلىت بهذه المداخلة الوافية لما تجرأت على الخوض في الصعد السياسية، التي ركزت عليها في المداخلة الماضية والأسبق، لأن من دون ذلك ستكون الخلاصات حمالة اوجه عديدة. مرة أخرى، ومن دون أن أكون معنيا بإعادة تقديم نص "أزمة الرأسمالية"، لكني اود انعاش وعينا له، هذا الانعاش يشكل تركيز فهم لمدماك أساسي ينهض عليه كل كلامنا حول الوضع العالمي. صحيح أن الجزء الأول يستغرق من تلك المداخلة المحولة إلى نص (١٠ - ١٢ صفحة): تحت عنوان بعض المفاهيم الماركسية حول أزمة الراسمالية، لكن هذه مناسبة للقول إن كل عودة لقراءة ما أوردته في هذا القسم، يفترض أن توصلنا، بعد هذه الرحلة الفكرية الطويلة حيث أصبح للمفاهيم لدينا تحديدات ادق وأوضح منها في أي وقت مضى، توصلنا إلى القول بإن المداخلة حول ازمة الرأسمالية ليست نصاً ماركسياً، وأن هناك مرحلة جديدة في البحث نتطرح فيها تحليلاً للوضع العالمي تحتل فيه أزمة الرأسمالية موقعاً تقريرياً، هذه المرة ليس تحليلاً ماركسياً بالعودة الى قراءة النص بنظارات تعي جيداً جوهر نقدنا للماركسية الذي ليس عدائيا، (هو يدفع ثمن أنه يأخذ ويعطي)، ولا يسقطها من التراث، ولا يعتبرها خارج دائرة العلوم الاجتماعية، ولا يحرم استخدام مقولاتها، ولا يمتنع عن استخدام مصطلحاتها، ولا يتردد في تفكيكها، وأخذ أي حجارة من حجاراتها. هذا ثمنه ماركسى ام غير ماركسي؟ ماركسي ملتزم كلياً أم غير معادٍ كلياً؟ الجواب لا ماركسي ولا غير ماركسي، يأخذ في الحسبان أنه مرّ على تاريخ الحركة الاشتراكية وفكرها طور تلونت فيه بهذه

الإلوان على وجه التحديد. الوارد في القسم الأول يعود للماركسية من زاوية التطبيع في استخدام مقولات ومصطلحات وأدوات تحليل ماركسية في قراءة أزمة الرأسمالية نشأة ومسيرة ومساراً وتطوراً. هذه مناسبة للقول إن ما وصلنا اليه الآن من بحثنا، لا يدفع بي للدعوة عن العودة عن هذا التطبيع. إن نقاش التكوين العضوي لرأس المال، رأس المال الثابت ورأس المال المتحول، وفائض القيمة، وسوى ذلك من مقولات ومعطيات ومصطلحات، لا اعتبر أن الرحلة التي قطعناها هي رحلة انكار وتنكر لكل هذا الاستخدام مبدئياً. النقاش انصب على
الاستخلاصات الإجمالية المتكاملة المتماسكة، التي نرجح أن فيها يكمن الوجه الرئيسي للماركسية. هناك وعي نزيه اجمالي لما هو غالب في الماركسية، وهناك علم ماركسيولوجيا على طريق الفقه، يمكنك أن تقول فيه إن الماركسية قالت كل شيء، أو تقول إن الماركسية لم تقل أي شيء. افرق بين علم الكلام الذي ما يزال يتناسل من بعضه على غير انقطاع حتى الآن، إما في محاولة الإثبات صحة النص الاصلي، أو في محاولة لتضخيم اخطاء النص الأصلي. كما أن هناك الوعي النزيه والعميق لما كان رئيسياً في الطرح الماركسي. أنا اعتبر أن الرئيسي في الطرح الماركسي حول أزمة الرأسمالية نشوءاً ومسيرة ومساراً هو طرح اقتصادوي. ليس الخطأ فيه القيمة أو العمل أو فائض القيمة، ولا الخطأ فيه الخوض في بواطن الإنتاج من اجل أن نرى أزمة الرأسمالية على شاشة السوق، وبالتالي لم يكن الخطأ
تلك الصيحة في وجه الاقتصاد المبتذل التبريري لسيطرة الطبقة المسيطرة. ما نراه خطأ هو تلك الاقتصادوية التي لست الآن في معرض العودة إلى تشخيصها. هذه مشخصة في النص عبر رؤية كتاب رأس المال في مجلداته الأولى والثانية والثالثة، وهناك مناقشة مجدول فيها النص الماركسي الأصلي مرة أخرى بوقائع تطور الرأسمالية على امتداد حقبة ولادة النص الماركسي الأصلي، ومطروح فيها سؤال: جنحت الماركسية نحو اعتبار نمط الإنتاج الرأسمالي نمطاً سيتقرر مصيره على صعيد اقتصادي، ما الجواب؟ الجواب في التحليل أن نمط الانتاج الرأسمالي الذي هو موضع تأزم مديد، وأنه قائم على اختلال اصلي، نمط الانتاج الرأسمالي لا يتقرر مصيره ولا تصل أزمته إلى مداها على صعيد محض اقتصادي. وهذه ليست قراءة ماركسية، هذه قراءة تعيد استخدام ما تريد من مفاهيم ومفاتيح ومعطيات في الماركسية، في صوغ الاستنتاجات التي تراها اصوب في قراءة أزمة الرأسمالية. هذه هي أهمية العودة آنذاك إلى ذلك القسم الأول: ضد النظرة الكوارثية، ضد النظرة التي ترى في
الديالكتيك المبسط وجهة ترسم مستقبل الرأسمالية. والعودة إلى النص والى الوقائع هي للقول: في النتيجة ختمت المعركة الفكرية مع مطلع القرن العشرين على هذا الصعيد، بانتقال البحث إلى صعيد آخر، هو صعيد النقاش حول المستوى السياسي الذي سيقرر مصير نمط الإنتاج الراسمالي أو مصير الرأسمالية. هناك قراءة لست في صدد العودة إليها لتاريخ الرأسمالية ولأزمة الرأسمالية راهناً تجدد فهمنا لها، ليس على قاعدة أنه حكمتها وتحكمها قوانين ازلية أبدية لا تفتأ تكرر نفسها، تراها عبر نظرة تاريخية لترى النتائج المترتبة على مراحل تطورها المتعاقبة، وتشدد على خصوصية الرأسمالية المعاصرة، وترى أزمة الرأسمالية بنظارات قرن

من الزمان، لتنتهي من ذلك إلى استخلاصات لا ابالغ اذا وصفتها بأنها معاكسة للتبسيط الاقتصادوي الماركسي، ومعاكسة للادعاء الليبرالي في آن. هذه الخلاصة التي وصلنا اليها تؤكد على أن قرناً من الزمان تطورت بموجبه الرأسمالية وانتقلت أزمتها من مرحلة إلى مرحلة، من ناحية ليست وفق ترسيمة اقتصادوية كانت ترى كارثة الانهيار وراء منعطف كل أزمة من أزمات الرأسمالية، مما يرد على مجموع الخلاصة الماركسية الأصلية المتماسكة، ومن ناحية ثانية ترى بأن أزمة الرأسمالية الآن، هي نتاج مسيرة مديدة من التبدلات الاضطرارية في بنيتها، ما يساوي امكان استخلاص استنتاج معين ومحدد يقول بأنه تاريخياً اذا أردنا قراءة هذا القرن ونيف منه الذي مضى على ولادة الرأسمالية، اذا اردنا قراءته تحت مقولة كيف نجحت الرأسمالية في الاستمرار، فيجب أن نكمل اذا اردنا أن نعرف سر النجاح هو في التجاوز المتمادي لقوانين الرأسمالية الأصلية، اذا كنا نناقش تاريخ الراسمالية بقياس انتقال أزمتها من طور إلى طور أعلى، فيجب أن نتوصل إلى الاستخلاص الآتي، كما كان الأمر تاريخياً حتى الآن، سيكون الأمر تاريخيا مستقبلاً بأن كل رد على أزمة الرأسمالية، ولو أنه ينقلها من طور إلى طور أعلى أو لا يحلها، هو رد ينطوي على مفاقمة العلاقات الرأسمالية، وعلى تنمية اشكال من تجاوزها في آن، اذا كنا نناقش أزمتها، فأزمتها في ما مضى وفي ما هو راهن، هي أزمة حدود تجاوز العلاقات الرأسمالية حتى الآن. وإن كنا نناقش نجاحها، فسر نجاحها يكمن، ليس في أن قوى الانتاج تعملقت في ظل الرأسمالية، فيما ثبتت علاقات الإنتاج الرأسمالية، سر نجاحها في أن قوى الإنتاج تعملقت وعلاقات الانتاج اصابها تبدل، مما لم يعد هناك مكان لذلك الحكم التبسيطي الذي قال في ما مضى ماركسياً نحن أمام نمط انتاج لا حدود مرئية لإمكان تطور قوى انتاجه، فيما هو محكوم بعلاقات اجتماعية تقولبه ضمن قالب قاصر عن استقبال هذه التطورات، مما يشي ويوحي بإمكان صيرورته نحو استقطاب، ستكون هناك منازلة أخيرة تقرر مصير نمط انتاجه.

هذا هو الاستخلاص الذي انتهي إليه النص، أهميته أنه على صعيد محض اقتصادي واستحضار وقائع تطور الرأسمالية في مراكزها المتقدمة، الخلاصة التي انتهى إليها النص تقول بإنه في هذا الربع الأخير من القرن العشرين، معركة الرأسمالية دفاعاً عن نظامها تقدم احتداماً آخر في تاريخ أزمة الرأسمالية لا مبرر اطلاقا لأن نرى الرد على هذه الأزمة مرة اخرى من خارج منطق مصاحبة التطور الراهن القادم لقوى الإنتاج في ظل الرأسمالية لأشكال من التجاوز المتمادي للعلاقات الرأسمالية الأصلية التي ولدت في ظلها هذه الأزمة، مع سؤال مطروح على نحو صريح: هل هذا يحسم سلفاً بأننا أمام تجاوز نحو مجتمع اشتراكي؟ أم يطرح إمكان تجاوز آخر في ظل موروثات البنية الاجمالية للرأسمالية. القفزة التي انتقل البحث إليها مباشرة هي التي تقول؛ يستحيل الوصول إلى أي استنتاج على هذا الصعيد على مستوى محض اقتصادي، هنا يبدأ الأمر بتناول تركيب المجتمع، ولا يعود مرهوناً فقط بالحديث عن نمط انتاج رأسمالي، او عن صعيد اقتصادي في المجتمع الرأسمالي. ولكن، ليس امراً بسيطا أن ندور دورة كاملة في البحث، لكي نصل إلى الاستخلاص الذي يقول أزمة الرأسمالية في مراكزها المتقدمة ما زالت

مع نهاية القرن العشرين، تطرح بالحاح مسألة ضرورة وامكانية تجاوز العلاقات الرأسمالية طريقاً للتقدم البشري. هذا تأشير أساسي موضوعي للخيار الاشتراكي، مما يلتقي مع النقطة التي اشير إليها من بعض الرفاق، بأن الاشتراكية خيار في امتداد مبادئ، وقيم ومثل، ورصيد تقدمي بشري، في امتداد حداثة لها أوجه متعددة، وديمقراطية سياسية لها انجازات معينة، ولكن الاشتراكية أيضاً تستمد كينونتها كخيار وكامكانية وكضرورة وهذه مناسبة للتفريق بين الضرورة والحتمية، الضرورة مضاف إليها إرادة البشر ومجموع العوامل الذاتية. ليس بسيطاً أنه في تحليلنا للصعيد الاقتصادي، وهو الأبرز في المراكز الراسمالية المتقدمة، أننا نخرج مجموعة استنتاجات تضع في حوزتنا أدلة واسلحة وبراهين وأفكار مستمدة من خصوصية النجاح الاستثنائي للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، ومستمدة من وقائع أزمة الرأسمالية في صعيدها الاقتصادي راهناً، كلها تؤشر إلى أنه اذا كان الأمر أمر تجدد الرأسمالية وأزمتها وفق صيغة أكثر تقدماً مما سبق، فسينطوي الأمر في أحد وجهيه على الوان من تجاوز العلاقات الرأسمالية. واذا كان الأمر أمر نضوج لا نستطيع أن نبت فيه في صيغة حتميات تاريخية، امر نضوج مختلف عن كل ما سبق في قابليات حل أزمة الرأسمالية على صعد مختلفة، فلا شك أن هذه الصعد المختلفة، قاسمها المشترك امكان وضرورة تجاوز العلاقات الرأسمالية، هذا امر بالغ الأهمية وعليه نعطف، وهو الذي سمح لنا أن ننتقل من صعيد التأسيس على البنية الاقتصادية إلى النقاش على المستوى السياسى، صحيح أن النص انتهى بسؤال وقال أن هذا السؤال لا يبت على صعيد محض اقتصادي، وصحيح أن السؤال انتهى إلى القول باحتمال أن نكون امام قفزة أولى على طريق اشترا كية احتمال قائم، واحتمال أن نكون امام قفزة اخرى على طريق احتدام أزمة الرأسمالية هو قائم، ولكن مادة الاحتمالين لها مؤشر معين هو تسفيه مقولة الثبات الأبدي، والتجدد الخلاق للعلاقات الرأسمالية على قاعدة ترسيمتها الأصلية كما ولدت مع نمط الانتاج الراسمالي. لا أقول إن هذا الموضوع فتح في عالم تحليل تطور الرأسمالية وأزمتها، هذا نعطف فيه على ما أنتج وما طرح وما قيل، ولكن بالقياس لما انتج حولنا وما هو سائد من افكار ومعالجات قربنا، فلا شك أن هذا دفع للنقاش إلى صعيد اكثر تقدماً من كل ما سبق. لذا إعادة ادخال هذا النص في الاعتبار أمر بالغ الأهمية. ولكون النص قد اتصف بهذا التوسيع، وهذا الشمول في البحث عن أزمة الراسمالية في مراكزها المتقدمة، ليس نقيصة له، بل هو احد أسباب اهميته، لأن به نغادر مقولات اعتنقناها طويلا، وما زال غيرنا يعتنقها حتى الآن. هي المقولات التى كانت توحي بالخلاصة الآتية، صحيح أن الراسمالية استطاعت السيطرة على أزماتها في مراكزها المتقدمة، ولكن ذلك ثم على حساب ترحيل هذه الأزمات إلى الأطراف المتخلفة، وما علينا الا أن ننتظر انفجار هذه الحلقات الأضعف في السلسلة الأضعف من النظام الرأسمالي العالمي، حتى نرى كيف ستفقد الرأسمالية في مراكزها المتقدمة السيطرة على أزماتها. هذا بحث ينفى هذه اللوحة. النقاش هو في مقدار سيطرة الرأسمالية على أزماتها في مراكزها المتقدمة، وبالتالى هو نقاش أوسع واشمل ينظر إليها في سائر أقسامها العالمية. اردت التوسع في هذه النقطة لجلاء العطف على نص أزمة الرأسمالية، هو بالضبط ارجاع الخيار الاشتراكي

كما حددناه فكرياً، سياسياً، اجتماعياً، إلى أصوله في البنية الاقتصادية وفي التحليل الاقتصادي وفي التحليل الاجتماعي الاشمل. وبالتالي نحن لسنا فقط أصحاب حكم اخلاقي قيمي على الرأسمالية، نحن اصحاب حكم قيمي في امتداد خيار معين، ونحن اصحاب مقاربة تحليلية لبنية الرأسمالية المعاصرة بالضبط، الوارثة نجاحاتها الأخيرة، نقرأ الوجه الآخر لنجاحات ما بعد الحرب العالمية الثانية في تجدد ازمة الرأسمالية. هذا للقول إن في كل الصياغات الأخيرة ستكون الخلاصات الواردة في نص أزمة الرأسمالية وازنة حتى يستقيم كلامنا عن أن خيارنا الاشتراكي، ليس مجرد كلام عن خيار انساني، على أهمية انسانية الخيار، وعلى كون الالتزام السياسي الاخلاقي بهذا المعنى ليس نقيصة، وليس تجاوزاً على متانة الحركة الاشتراكية التي إليها نطمح، ولكن وحده يصبح خياراً معلقاً في الهواء لا يستند إلى سند من التحليل الاجتماعي.

النقطة الثانية التي نالت قسطاً لا بأس به من الأسئلة المتعددة، اود نقاشها بصورة اجمالية، لأنها ترد على عدة ملاحظات ادلى بها أكثر من رفيق. ما بدا ملتبسا أو فلنقل مرتبكاً، في كلامي على الاشتراكية الديمقراطية في المراكز الرأسمالية المتقدمة، مشروع الاحساس بأنه مرتبك وملتبس، وضروري فتح محاولة أخرى للتوضيح، وهي محاولة لن تقع في موقع قول كلمة ليس ما بعدها كلمة، ولكن على الأقل اذا حسم التوضيح منهجياً في وظيفة الكلام الذي اطرحه، عندها نكون قد حددنا اطار البحث، وإن كان الأمر قد يستدعي لاحقاً المزيد من المناقشة. أسارع إلى القول إنه لم يكن في ذهني، ونحن نحضر وثيقة برنامجية لمؤتمرنا، أن أقول إن المصدر الفكري النصوصي الاصوب والانجح والأكثر مدعاة للاستلهام والاستيحاء هو برامج الاشتراكية الديمقراطية في الغرب الراسمالي المتقدم. لم اكن أضع النص الماركسى الأصلي، مقابله، ومعه النص الماركسي العالم ثالثي الأصلي والمتبدل، والنص الاشتراكي الديمقراطى الغربى، حتى أقول لاشتراكي في أي مكان من العالم في نهاية القرن العشرين يريد أن يصوغ برنامجه، عليه أن يميز بين هذه النصوص الثلاثة، ومرجعه الأصوب والادق والاصح هو النص الاشتراكي الديمقراطى الغربي في تاريخيته. لم يكن هذا غرضي، وبالتالي موضوع البحث ليس هنا. ليس من أين ننسج ومن أين نشتق، ما كنت اناقشه، وربما هذا مصدر الارتباك هو الفارق الذي اراه جوهرياً في التجارب التي شهدها كل من الغرب الرأسمالي المتقدم والمعسكر الاشتراكي سابقاً والعالم الثالث، والذي اذا ما أعطيناها عنواناً نستطيع القول: تجارب التقدم الاجتماعي، واذا أعطيناها عنواناً أخص: تجارب البناء الاشتراكي. ماذا نتج عنها وماذا رسب منها؟ كيف نميز بين تواريخها؟ هذا لا علاقة له بالنص، بل هو عودة لدراسة الوقائع. هنا ببساطة يمكننا الحديث عن انهيار محاولة تقدم شهدتها روسيا في مطلع هاذا القرن، وامتدت إلى بلدان أخرى وفق نفس النموذج مع النصف الثالي من هذا القرن، في ما اصطلح على تسميته بلدان المعسكر الاشتراكي، ما يجعل كل تقدم اجمالاً، وكل تقدم على طريق اكتشاف بناء اشتراكي محكوم بأن يكون من خارج هذه التجربة وحصيلتها، لأننا هنا لسنا أمام أزمة تجربة- وليس أمام أزمة بناء اشتراكي، وليس أمام أزمة تقدم اجتماعي، نحن باختصار أمام انهيار محاولة تحديث وتطوير وتقدم روسيا، ما يشكل اساساً لبناء اشتراكية فيها. نناقش اذا كان الأمر على هذا النحو أم خلاف

ذلك. أن تجربة البناء الاشتراكي، اذا ما رجعنا إلى نصوصها، فما تزال هذه النصوص هي الاغنى والأكثر امتاعاً (متعة في قراءة مجلدات لينين، والنصوص التي واكبت هذه التجربة)، ليس هذا هو الموضوع، الموضوع هو أن نجد انفسنا أمام واقع بموجبه السؤال عن موجبات التقدم في هذه المجتمعات في مختلف وأوجه مىادين هذا التقدم، وعن سبل واسباب حركة خيار اشتراكي محكوم بأن ينطلق من الجواب على السؤال الآتي هل يمكن استئناف التقدم وأستتباب خيار اشتراكي حر من داخل انجازات تلك التجربة، أم أنه محكوم بالقطع معها؟ كل الأسباب وازنة عندنا باتجاه أن القطع مع هذه التجربة بمختلف قسماتها كما شرحناها وقرأناها، يكاد يشكل مقياس الإمكان والاحتمال، والضرورة في استئناف التقدم على وجه الإجمال والسير على طريق خيار اشتراكي آخر على وجه التخصيص أيضاً، نسخة من هذا الحكم اراها منطبقة على التجارب المنسوخة في العالم الثالث، مما يجعل استئناف التقدم مصطلحه الذي جعلناه واسعاً وشاملا الحداثة ومشتقاتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً واىديولوجياً، أيضاً محكوم باستئناف التقدم والخيار في اتجاه اشتراكية، ليست مجرد نسخ، ونسخة مشوهة عن النسخة الأصلية التي قرأنا أزمتها البنيوية جيداً، يكاد يكون أيضاً في العالم الثالث، التقدم واستئناف الخيار الاشتراكي محكوم بالخروج من حصيلة نتائج تلك التجربة وذلك الخيار، فيما السؤال الآتي يطرح على نحو واضح في الغرب الرأسمالي المتقدم حيث كان للحداثة هذا التاريخ بوجهيه، وكان للديقراطية السياسية هذا التاريخ بوجهيه، وكان للحركة الاشتراكية هذا التاريخ بوجهيه، الذي رسا، وبقي هو حصيلة على مختلف جبهات الوضع الاجتماعي. السؤال خيار اشتراكي متجدد من خارج هذا الانجاز أو من داخله؟ هذا هو الموضوع الذي كنت اقصده، لأقول لا يستوي في هذا المجال نقاشنا للمآل الذي انتهى إليه الإنجاز الاشتراكي في بلدان المعسكر الاشتراكي السابق، والإنجاز الذي انتهى إليه سعي بلدان العالم الثالث نحو طي المسافة بين التخلف والتقدم، ما بين موروثها والاشتراكية، وما بين الإنجاز الذي رسب من سعي هذه المجتمعات إلى تحقيق التقدم على جبهات أوسع. أ نا أناقش وقائع تطور ولا أناقش نصاً، ولا ادعو إلى اعتماد وثائق مرجعية هذا هو الأساسي الذي قصدته، وهذا عطف على الفكرة الأصلية التي قلتها: اشتراكية من داخل أقطار الديمقراطية السياسية، وديمقراطية من داخل اطار الحداثة، وهذه هي الفكرة التطبيقية في قراءتنا للوضع العربي، ما الذي يجب أن تحمله لموجاتنا الاشتراكية المتجددة من جديد، هذا موضوع له بحث اخر. لا نستطيع القول عن الاشتراكية التي اليها نطمح، إن النص الذي غطى التجربة الاشتراكية هو نصنا، ولا النص الذي غطى حركة التحرر الوطني في العالم الثالث هو نصنا، ولا النص الذي غطى تجربة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الغرب هو نصنا. اذا كان ذلك صحيحاً، الا أنه لا يعني أن مسائل تجارب هذه الأقسام الثلاثة من العالم كانت متمائلة، هنا قامت تجربة وانهارت، وهنا أيضاً قامت تجربة وانهارت، وهنا قامت تجربة نقلت في آن أزمة الراسمالية إلى صعيد أكثر تقدماً وأزمة الرد الاشتراكي عليها إلى صعيد أكثر تطوراً. هذا ما اردت التمييز فيه لأقول لا تستوي تجارب هذه المحاور الثلاثة من حيث مدى ما ارسته من مقومات انجاز، بات الخيار الاشتراكي محكوماً بان يجدد البحث عن ما نفسه من داخلها (ليس

بالتكيف المطلق معها). ليس معنى ذلك بعدم الخروج عليها، أي بعدم محاولة تجاوزها، إنما بمعنى ذلك، من داخلها أو من خارجها، هو حكم على مقدار ما أنجزته التجارب فى هذه المحاور، أو المدارات الثلاث، حكم على مقدار رسوخ ما انجزته من حلول، لنقل أنها جزئية على طريق معالجة أمراض الحداثة، وأنها جزئية على طريق أعطاب الديمقراطية، وأنها جزئية على صعيد ارساء ما يمكن ارساؤه، لما يشكل مقدمات اشتراكية. ولكن هناك فارق أساسي وجوهري بين انجازات جزئية في معالجة امراض الحداثة، وجزئية في معالجة أعطاب الديمقراطية، وجزئية في إرساء مقدمات تحول نحو الاشتراكية، وما بين انجازات أنهارت كليا وثبت فشلها بالكامل، هذا نقاش اردت تسليط الضوء عليه لاقول: اذا كان البحث هو بحث في مستقبل الخيار الاشتراكي في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فعلى الأرجح أن هذا المستقبل سيكون محفوفاً بتوالد تسويات متوالية يمكن أن تشكل كل منها خطوطاً أخرى على طريق مواجهة معضلات الحدائة، وأعطاب الديمقراطية وأرساء طريق بديل نحو الاشتراكية. بالضبط. صحيح ما قيل، أن الفرق بين النظرة، وبين النهل من صيغة خيار الاشتراكية الديمقراطية، هو الفارق بين نظرة ترى المستقبل مفتوحاً أمام الاشتراكية في هذه البلدان الرأسمالية المتقدمة، وإن يكن مفتوحاً من داخل تحصيل تاريخي معين، وما بين اشتراكية اعتبرت أن ما قالته كان القول الفصل في نهاية تطور هذه المجتمعات، وفي رسم الصيغة الأعلى للاشتراكية. هناك فارق بين لحظ وقائع وانجازات اختبار البلدان المتقدمة، وما بين التزام نص الاشتراكية الديمقراطية كما شهدته تجارب هذه البلدان المتقدمة. في المقابل هناك فارق بين لحظ أهمية النص الماركسي الاصلي في تاريخ العلوم الاجتماعية، وبين عدم أهمية تجربة روسيا كحقل استيحاء لما هو قادم من خيار اشتراكي، علينا نسجل أين هي حصيلة هذا الخيار الاشتراكي الذي نريد له أن يتجدد فكريا وعلى قاعدة من قراءة موضوعية الوقائع تطور العالم. لماذا نتكلم على هذه النقطة؟ لاننا نحن ورثة نظرة كانت تعتبر إلى الأمس القريب أنه غير مهم ما هو حاصل في الغرب الرأسمالي المتقدم، لانه بماسورة الاشتراكية ليس هو اشتراكياً. فيما المهم هو الحاصل في المعسكر الاشتراكي، لانه حتى ولو كانت هناك زوائد أو نقائص بمقياس ماسورة الاشتراكية، لكن هذه الاشتراكية هي التقدم الفعلي. أنا أعيد الاعتبار للوقائع، لأقول ممكن أن لا يكون النص الاشتراكي الديمقراطي مهماً، لكن تجربة الغرب الرأسمالي المتقدم مهمة. ويجب أن نقرأها قراءة جيدة منتسبة إلى امعان النظر في تاريخ الرأسمالية، وامعان النظر في تاريخ الاشتراكية في مرآة تطور الغرب الرأسمالي المتقدم. أما نصنا في قسماته الكونية وفي خصوصياته المحلية، بمعنى العالم ثالثية العربية اللبنانية، فهذا موضوع أقول سلفا إنه في هذا المجال نجدد حكمنا على أننا لن نكون نساخ النص الاشتراكي الديمقراطي الغربي. ولم يكن هذا ما دعوت اليه. ما دعوت إليه هو الذي ادعو إليه في العالم الثالث. في روسيا والمعسكر الاشتراكي السابق، أي من دون الأخذ بما هو ناجح واصيل وحقيقي وملائم في التطور البشري على صعيد الحداثة بمختلف وجوهها والديمقراطية بمعناها الاصلي، لا امكان في العالم الثالث أو في المعسكر الاشتراكي السابق لاستئناف تقدم، او دق باب خيار اشتراكي آخر. من باب أولى أن أقول، إنه من داخل قالب الانجاز الذي تحقق في أقسام العالم

المتقدم سيكون على الاشتراكيين أن يجددوا صياغة خيارهم بقواه الاجتماعية وافكاره وشعاراته وتطوره اللاحق. يبقى أن بحر المحاولة التحليلية الماركسية أهم بكثير من كل من نقرأ لهم من مفكرين اشتراكيين ديمقراطيين. لكن النقاش ليس هنا، النقاش يدور موصولا إلى نصوصنا الأصلية التي تعرضنا لها عندما تكلمنا عن خيارنا الاشتراكي وحددناه على انه خيار ينهض على قاعدة حداثة تنهض في امتدادها ديمقراطية فتأتي الاشتراكية لتشكل أعلى درجاتها.

النقطة الثالثة، وهي على وجه الإجمال تتركز على السؤال: على رغم أننا لسنا في صدد ترسيمة مبسطة تقول هذه هي الاشتراكية، ونقطة على السطر. وعلى رغم كل الحذر الضروري في ابقاء البحث مفتوحاً حتى تكتمل قسمات خيارنا الاشتراكي تباعاً، لكن لا بد من وجهة اجمالية نؤشر من خلالها إلى ما هي الاشتراكية على وجه العموم، حتى لا يكون التعبير مرادفاً لتعابير أخرى تستخدم في معرض، إما الكلام على التطور والتطوير والحداثة والتحديث أو في معرض الكلام على التقدم. وبالتالي ما من تحديدات مضمرة أو معلنة لما تعتبره صفة الاشتراكية، على الاخص اذا كانت الاشتركية بمعنى أول حد أنها متقدمة، واذا كانت الاشتراكية هي بمعنى ٹان ديمقراطية متطورة جداً، ما هي الاشتراكية بالمعنى الثالث، والتي تجعل من الاشتراكية بناءً اكمل من عناصرها المكونة، سواء متت هذه العناصرالمكونة للحداثة بصلات، أو متت للديمقراطية بصلات. هنا نقارب النقطة المتعلقة بوسائل الانتاج ومجمل الحياة الاقتصادية. هل من مفر من أعطاء موقف عن كيفية تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع؟ كيفية ترشيد الحياة الاقتصادية للمجتمع؟ الجواب، إن كل هروب من هذا الموضوع ليس نكوصاً عن تحديد السمة الأكثر جوهرية للاشتراكية، بصفتها تستوعب ما انجز قبلها وتطوره، بل يصيب بالعيب كل وجهة نظرنا من موقعنا الخاص، حول الحداثة والديمقراطية، وألا تصبح الاشتراكية اطاراً تجد له مثيلاً في مذاهب فكرية عديدة، وبالتالي يختلط علينا الأمر. اذا كنا نقدنا سابقاً مفهوما للاشتراكية يرى أنها تتحقق بمقدار تحقق الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فهذا ليس معناه ان اشتراكيتنا يمكن أن تكون بلا موقف أو تحديد من مسالة وسائل الإنتاج ومجمل الحياة الاقتصادية. اعتراضنا لم يكن على مبدا الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، كل اشتراكية وكل ديمقراطية وقد بلغت مرحلتها الأعلى، كل حداثة وقد تطورت إلى تقدم يغطي حاجات الانسان، محكومة بأن تدق اىواب كىفية الأمساك بالحياة الاقتصادية وبالوضع الانتاجي ووسائل الإنتاج. النقاش الذي ادرناه طويلاً هو نقاش يميز ما بين ملكية وسائل الانتاج، ما بين إدارة الحياة والاقتصادية، وما بين السيطرة الفعلية على وسائل الإنتاج وعلى الحياة الاقتصادية. وقلنا: من الملكيات ما ينشىء طبقات جديدة، ولا يؤدي إلى سيطرة اجتماعية على وسائل الانتاج. ومن الخطط الاقتصادية ما يقيم بيروقراطية اقتصادية في المجتمع ولا يقرب المجتمع من السيطرة على الحياة الاقتصادية. الاشتراكية التي إليها نطمح هي اشتراكية السيطرة الاجتماعية الفعلية على الحياة الاقتصادية، وعلى وسائل الإنتاج في آن. ما الممرات نحو هذه السيطرة الاجتماعية؟ الممرات هي ممرات اقتصادية، سياسية حقوقية اجتماعية بالغة التعقد والتنوع، اذا لم تتلاق فيها كل هذه الصعد والمستويات، فلن يكون بمقدورنا أن نقول إن اجراءً وحيداً في حد ذاته اذا ما اتخذ يحسم

مرة واحدة وإلى الأبد مسألة السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج وعلى الحياة الاقتصادية. الاشتراكية، منظوراً لها خارج دائرة التبسيطات الموروثة ما بين اشتراكية علمية وما بين اشتراكية غير علمية، هي بالضبط ما قيل من أنها ليست التي تتحقق باجراء واحد وحيد مرة واحدة والى الأبد، إنما هي مسار تطور مديد نحو مزيد من السيطرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع على شؤونه، والمشاركة الحرة والواعية للفرد في هذا المجتمع ضمن هذه السيطرة. الاشتراكية هي التي ستضع الحل للمعضلة التي لم تحل حتى الآن، الحل الذي يجعل من الملكية الاجتماعية سيطرة اجتماعية، الحل الذي يقيم تآلفا ما بين سيطرة المجتمع على مقدراته، وما بين مساهمة الفرد الحر في صياغة مصير المجتمع. اذا كان السؤال على وجه يلخص الاشتراكية والحياة الاقتصادية، فمن الواضح أن درجة التقدم على طريق الاشتراكية تقاس بدرجة امتداد رقعة السيطرة الاجتماعية العامة على وسائل الإنتاج، وعلى مجمل الحياة الاقتصادية. لكن السيطرة الاجتماعية العامة ليست مجرد سيطرة إدارية أو سيطرة حقوقية، هي سيطرة متعددة الأوجه، اذا لم يرفدها تطور في الصعيد السياسي تنمو معه الديمقراطية في اشكال ممارستها، واذا لم يرافقها التطور في مستوى تفتح الفرد ثقافياً ومستوى قدرته على ممارسة حريته من ضمن المجتمع، واذا لم ترفدها الوان من الرقابة الاجتماعية لا تهدد حريات الافراد، اذا لم ترفدها حلول متمادية تقدماً للإشكاليات التي اورثتنا أياها الحداثة بمختلف وجوهها، والديمقراطية كما ولدت ونمت وتأزمت وصارعت، والاشتراكية كما ورثناها من تاريخ حركتها على امتداد قرن ونصف قرن من الزمان، ستكون محاولات ارتداد لألوان من الاشتراكية يجري ايجازها أو توصيفها وفق اجراء وحيد أوحد، ولذلك، حتى ونحن تقدم الاشتراكية في قالبها الايجابي، محكومون بان نستطرد لكي نحدد ما لا يجب آن يكون عليه قالبها سلبياً، وهذا من صميم حسن التعبير عن الإشكالية التي ستحملها الاشتراكية، وتدفعها نحو ارتياد آفاق حلول متقدمة على الدوام، لأننا لم نعد نرى في الاشتراكية حلا خاطفاً سريعاً بإجراء وحيد أوحد لهذه الإشكالية المأزومة. وبهذا المعنى، اذا بقي لدينا ألوان من اليوتوبيا، من تطلع مثالي نحو مجتمع ينتفي فيه استغلال الإنسان للانسان، وتحكم الانسان بالإنسان، هذه مناسبة للقول إن المفعول الايجابي لمثل هذا المثال ومنعه من أن يتحول إلى مثال ذي مفعول تدميري، هو بمقدار اقترانه في وعينا من أن الاشتراكية المعطوفة على الحداثة والديمقراطية هي المسيرة المديدة التي تدق أبواب الوصول الى أقصى ما يمكن من درجات انتفاء استغلال الإنسان للإنسان، وتحكم الانسان بالإنسان، من دون أن نغفل لحظة واحدة أن المسيرة مديدة، وان المرئي أمامنا هو بقاء المجتمع محكوماً بألوان من التناقضات والتعارضات، نستطيع أن نرسم وجهة مزيد من السيطرة على هذه التعارضات والتناقضات، وتقلص مفاعيلها على حرية الإنسان وحياته، لكنا لسنا معنيين برسم الفردوس الارضي الذي يحسمها في أمد منظور مرة واحدة وإلى الأبد.

هذا ما اردته بين مقارنة ومقاربة أخرى للاشتراكية، أما ضمن هذا البنيان، فإن الاشتراكية في وجه من وجوهها تعادل تثبيت الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وطغيان السوق على ضبط الحياة الاقتصادية، بالتأكيد ستظل الاشتراكية عكس هذا القول. والملطفات هي الملطفات التي

تجعل من السيطرة الاجتماعية سيطرة اجتماعية فعلية، التي تجعل من الملكية العامة ملكية اجتماعية فعلية، التي تجعل من الديمقراطية ديمقراطية فعلية. وبالتالي، يجب أن لا يلتبس الأمر اطلاقاً في أي صياغة نصوصية في برنامجنا من أن الاشتراكية التي نعالج والتي إليها نطمح هي الاشتراكية المتجهة صوب وضع الحياة الاقتصادية للمجتمع تحت السيطرة الاجتماعية العامة، بما في ذلك الخطة والسوق، كل الأشكال التي ستشكل ممرات اجبارية نحو الإدارة الأنتج والأفعل والأفيد والأكثر تلبية للحاجات الحقيقية، كلها بما
يبدو منها أنه محتكم فيه، ليس إلى التخطيط، وليس إلى الاستشراف الواعي المسبق، ككيف تظل لها ألوان من السيطرة الاجتماعية، تعطي لكل منها وظيفته الفعلية دونما تجاوز على إمكان الصيرورة والتقدم نحو أن تكون الغلبة في نهاية المطاف لمزيد من السيطرة الاجتماعية. هنا ندخل في بحث، اذا كان هذا الأمر يتطلب ترجمة اقتصادية، يمكن أن نصل معها في مجتمع معين إلى الجزم بأن التوصل إلى صيغة من صيغ السيطرة الاجتماعية على أواليات السوق مع بقائه، وصيغة من صيغ السيطرة الاجتماعية الفعلية على الخطة، مع بقاء صفتها الإدارية المركزية، هو أكثر اتصالا بالاشتراكية وبتلبية الحاجات الفعلية للمجتمع، من الأخذ باشتراكية يكون مقياسها الأول والأخير والأوحد، هو بمقدار الغاء السوق والغاء مبدأ الملكية. ولنا على ذلك شواهد من تجارب تاريخية عديدة بموجبها نرى أنه حيث ادىرت التناقضات بطريقة معينة، أمكن بعد قرن من الزمان الوصول إلى اشكال من السيطرة الاجتماعية، وان تكن جزئية حتى الآن، في القسم المتقدم من العالم على الحياة الاقتصادية، فيما في قسم آخر من العالم، تحت عنوان النفي المطلق للملكية، والنفي المطلق للسوق والاخذ المطلق بالخطة، انتهينا إلى نتائج لا هي حققت التطور الاقتصادي، ولا هي حققت التقدم الاجتماعي، ولا هي حققت السيطرة الفعلية على الحياة الاقتصادية. لذلك، وفي الواقع، وبعد اعلان مجموعة من المبادئ، التي يصح أدراجها في خانة المبادئ، الكونية على وجه الإجمال، يصبح كل حديث آخر عن الاشتراكية هو حديث عنها تخصيصاً، لانه يجب بالضبط أن يكون حديثاً عن مجتمع عملنا فيه يد التحليل والتشريح الاجتماعي، وتوصلنا إلى تشخيص معضلاته وقضاياه وتعيين كتله الاجتماعية والمصالح المتصارعة ضمنه. وما هي المصالح التي ستتدخل الحركة الاشتراكية لتغلبها على مسيرتها.

الموضوع الرابع، ليس هناك حديث عن خيار اشتراكي مستند إلى بعد ديمقراطي ومرتكز الى حداثة أصلية من دون اقتران هذا الحديث بادخال عامل الانقسام الطبقي في المجتمع في الاعتبار، ومن دون اخذ وزن الصراع الطبقي في الاعتبار. هذا يصبح خارج دائرة الاشتراكية التي إليها نطمح والتي ناقشنا طويلاً حتى الآن مجموع مفاهيمها. نحن لسنا اصحاب خيار اشتراكي يريد أن يرتد بالمطلق من الطبقة إلى الانسان، نحن اصحاب خيار اشتراكي ينطلق هذه المرة من رؤية المجتمع الحديث غير مختزل اقتصادياً، مجتمع العالم الحديث في أقسامه الأكثر تقدماً، والتي لم تتبلور مقولاته ومؤسساته لدينا بعد، حيث الحداثة فيه تسمّي المجتمع المدني، مجتمعا متكوناً بتجاوز الجماعات السابقة، التي هي ما دون المجتمع المدني الحديث. مجتمع وفرد ودولة وطبقة، للطبقة وللانتساب الطبقي حيز لا بديل منه، لكن حيز الطبقة والانتساب الطبقي لا يلغي

حيزاً اوسع هو حيز المجتمع، ولا يشطب حيزاً آخر هو حيز الفرد، ولا يرتب نتائج آلية على صعيد الحيز السياسي الأعلى الذي هو حيز الدولة. لسنا امام اشتراكية سيختفي منها التحليل الطبقي، لحن امام اشتراكية، يجب أن يأخذ التحليل الطبقي فيها موقعه اللازم بلا زيادة ولا نقصان. ما الجديد الذي سيرفد هذا التحليل الطبقي؟ الجديد أنه ليس ببساطة يمكننا القول ليس هناك شيء اسمه حقوق الانسان، لانه ليس هناك انسان، هناك عامل، هناك فلاح، هناك أجير، هناك رأسمالي، هناك بورجوازي. كلا، نحن سنقول هناك عامل وفلاح وأجير وبورجوازي، وهناك انسان، حقوق

الإنسان لا يلغيها الصراع الطبقي حول حقوق الإنسان، بل إن الصراع الطبقي الذي إليه ننحاز، هو الصراع الذي يمكن معه القول إن مستقبل البشرية بلا طبقات يُرى عبر هذا التطور، الذي ينتهي بالمجتمع وقد تشكل من الإنسان، وبالتالي حقوق الإنسان يمكن أن تأتلف كمفهوم مع وجود الطبقات وصراع الطبقات. وصراع الطبقات وظيفته الايجابية أن يبلور ويجوهر أكثر حقوق الانسان ويجعلها فعلاً لأن تكون حقوقاً غير قابلة لأن تكون معيوبة. ومن دون هذه العلاقة بين تطور حقوق الإنسان، وبين تطور الصراع الطبقي، لا نستطيع أن نرى اطلاقاً ما الذي طرا على امتداد قرنين من الزمان حول مفهوم حقوق الانسان ذاته. مفهوم حقوق الإنسان ذاته يتطور بمقدار ما تتطور الحركة الاجتماعية. اذاً، يمكن أن تكون هناك طبقة، ويمكن أن تكون هناك أمة، ولسنا امام اشتراكية إما امة وإما طبقة، نحن أمام اشتراكية فيها طبقة وفيها أمة. فيها طبقة وفيها مجتمع، فيها طبقة وفيها فرد، فيها طبقة وفيها دولة عامة (معنى صياغة نقطة توازن معين). هذا هو الجديد طبقياً. إنه ليس نفيا لكل انقسام في المجتمع على صعيد طبقي، يرجح فيه العامل الاقتصادي، ولكن هناك في المجتمع شيء اسمه صعد تتداخل فيها هذه الطبقات. ما الصعد التي تتداخل فيها الطبقات، وما الصعد التي تتمايز فيها الطبقات؟ هذا شغل تحليل واعمال المعارف التي ورثناها حتى نميز بين الإنسان كانسان ذو جوهر وحقوق، وبين العضو في طبقات ذات مصالح واشكال معينة من الوعي مشدودة إلى طبقات. وبالتالي، فإنه في كل مكان من العالم، في قسمه المتقدم، وفي عالمه الاشتراكي الماركسي السابق وعالمه الثالث، تبرز الحاجة الماسة إلى تجديد التحليل الطبقي الاجتماعي، بما يأخذ في الاعتبار كل مستجدات التطور البشري الهائل من صعيده التقني إلى صعيده الايديولوجي. وبالتالي نحن امام ضرورة تجديد تحليل طبقي، يقطع مع كل الترسيمات الطبقوية التبسيطية، والقاصرة عن استيعاب لوحة العالم الاجتماعية مع هذا الربع الأخير من القرن العشرين. نعم هناك جديد، وبقياس القدرة على التقاط هذا الجديد ستستوي وتستقيم حركة اشتراكية متجددة الفعالية والفعل، مع هذا الربع الأخير من القرن العشرين. وهذا معناه أننا نطلق حكماً ضمنياً ليس عدمياً ولا أعدامياً، ولكنه حكم مؤداه شيخوخة اطر التمثيل السياسي الاجتماعي النقابي الموروثة عن حقبة الاستقطاب الطبقي السابق، وما غطاه من نظريات. وهنا أعود مرة أخرى للمفارقة بين العالم المتقدم وما حققه من اشواط انجازات، وهذا تقرير واقع مهم، فيما عندما اتكلم عن التعبير عن هذه الانجازات نطرح علامات استفهام حول مدى قدرة اطر التعبير عن أن تشكل اطراً راعية لهذه الانجازات ومطورة لها.

واحدة من الميادين التي يقع فيها شطر كبير من تقرير مصير الفكر الاشتراكي اللاحق، الخيار الاشتراكي اللاحق، الحركة الاشتراكية اللاحقة في كل مكان، هو مدى تجدد التحليل الطبقي لهذه المجتمعات، اخذا في الاعتبار ما اتضح عبر الوقائع والتجربة البشرية من أن التركيب الطبقي للمجتمع لا ينفي روابط ووشائج وزخم علاقات أخرى. هذا أمر بالغ الأهمية، وألا نكون عميان في عدم رؤية السبب الذي يجعل كل تركيب الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي السابق ينهار تحت وطأة جملة عوامل، من بينها عودة العامل القومي إلى البروز مجدداً كثأر مما بدا أنه لم يكن حلاً حقيقياً له. ونكون عميان أيضاً اذا لم نر أنه مقابل العولمة الشامخة المتعملقة على الصعيد الاقتصادي، ما زالت اطر الدولة - الأمة هي الأطر السياسية، التي من تجاورها ومساوماتها وصراعاتها ونقاط التقائها وافتراقها تصنع السياسة العالمية حالياً. بمقدار ما إن قوى الإنتاج سائرة إلى أن تصبح قوى انتاج نظام عالمي، ما زال النظام السياسي نظام أمم. اذا، تجدد تحليل طبقي، هذه المرة لا يعود معه من مجال لمقولات، ليس العامل، وطن العامل جزء من أمة، والأمة جزء من تركيب اجتماعي له موروثاته، وله خصائصه، وأكثر من ذلك، هو الأطار الذي في معزل عنه، ومن دون توافره كاطار ودولته كصعيد سياسي، لا معنى لكل تطور اقتصادي، لا ممر للكلام على نمو ممركز على الذات. بمقدار أنه لا معنى الآن لعزلة مطلقة لأي دولة - امة، ولكن تجديد التحليل الطبقي على قاعدة الأخذ في الاعتبار أن وجود الطبقة متجاور مع وجود الأمة، مع وجود المجتمع، مع وجود الفرد، مع وجود الانسان، ومعه إن تطور العالم باقسامه المتخلفة يقدم في نهاية القرن العشرين لوحة اجتماعية بالغة التفاوت والتعقيد والتشابك والاختلال، وإن على الاشتراكي عموماً أن يلحظ هذه الحقيقة اجمالاً، وعلى الاشتراكي تخصيصاً أن يجدد اشتقاق التحليل الطبقي المقصود للمجتمع المقصود، حتى يستطيع أن يرى في وضوح آفاق المعركة التي يخوضها نحو دق ابواب انجاز خيار اشتراكي ناجح. وإلا سنكون أسرى نمطين من التحليل يقرأهما الإنسان كثيرا: نمط من التحليل مستجد، له قرابة ٢٠- ٣٠ سنة، تتناسل الكتب في ظله ووحيه في مختلف بلاد العالم، خلاصته انتهي عهد انقسام المجتمع إلى طبقات، الحيثيات الناهضة على هذا الحكم، وعند قراءتها، نجد أنها لا تتجاوز حقيقة حدود إمكان القول بانتهاء عهد تصور المجتمع منقسماً طبقياً على هذا النحو. وأما العودة مرة أخرى إلى اثبات أن ما قيل قبل قرن ونصف القرن ما زال صالحاً حتى الآن. لا البروليتاريا ما زالت بروليتاريا نصف القرن التاسع عشر، ولا اختفت البروليتاريا من المجتمعات، هذا الذي اسميته ذات مرة: الحراك الطبقي الذي عليه ترتبت مجموعة من النتائج والتطورات، تضع امامنا لوحات طبقية يجب تجديد الإلمام بها، هذا شرط أساسي لكي تستقيم عملية تجديد الخيار الاشتراكي. هذا كله ألخصه بالقول إنه يصب جميعه في خانة تبيان كم سيكون مهماً مستقبل مواكبتنا الدؤوبة الحثيثة المتنامية، لمعركة وضوح هذا الخيار الاشتراكي، نسخة نهاية القرن العشرين، هي دعوة إلى تداخل المعارك، تقريب المسافات بين ما بد أنه صعد معارك بشرية متفارقة منقسمة اقتصادياً وثقافياً وايديولوجياً واجتماعياً وسياسياً، والى تجديد معرفة كونية قائمة على ما تجدد انتاجه عبر هذه المسافة الشاسعة من التطور طوال هذا القرن. هذه هي القضايا

التي شكلت بعض مفاصل أساسية مشتركة حول كيف ننسب حديثنا الراهن، نعطفه على كلامنا في أزمة الراسمالية. كيف نميز انهيار تجارب الاشتراكية الماركيسة واشتراكيات العالم الثالث، عن الوضع المازوم الذي انتجته تجربة الاشتراكية الديمقراطية في الغرب، معطوفة على الانجاز الأوسع في الحداثة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي، ما بين انهيار وأزمة، وليس بين تجربة تستحق الاستيحاء وتجارب تستحق الاسقاط، ما بين تجارب انهارت، وما بين تجربة شكلت جزءاً من مسار أكثر تقدماً لأزمة الرأسمالية وأزمة الاشتراكية.

موضوع آخر، ليست اشتراكية بلا ملامح اقتصادية، بل اشتراكية بملامح اقتصادية واضحة باتجاه الدعوة إلى سيطرة اجتماعية عامة، على الحياة الاقتصادية عموماً، وعلى وسائل الإنتاج خصوصاً. ولا تستوي فيها الملكية الاجتماعية مع الملكية الفردية، إنما اشتراكية تقف ملياً وطويلاً امام المفهوم الذي يكون أكثر غني للملكية الاجتماعية، وشروط انعقادها وقيامها، حتى لا يشبّه لنا أنها ملكية اجتماعية، ولا تكون في الواقع كذلك. ملكية اجتماعية محشودة فيها عناصر الصعيد الاقتصادي والسىاسى والاجتماعي والايديولوجي، لا تترك عنصراً الا وتدلي بدلوها في ضرورة تلبيته من أجل أن يصب في نهاية المطاف بلا تبسيطات، في خانة تعزيز السيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج. عمال جهلة يوضع بين أيديهم معمل تؤول السيطرة فيه إلى المهندس، عمال متطورون ذوي معارف متخرجون من معاهد، تردم الفجوة بينهم وبين المعارف اللازمة لإدارة معمل، يصبحون أكثر خبرة على التدخل في المعمل. كل الصعد: الاجتماعي والسياسي والثقافي والايديولوجى، وصعيد اعادة التنظيم الاقتصادي، كلها صعد تتلاقى حتى تحسم في مقدار التقدم على تحقيق ألوان من السيطرة الاجتماعية على الحياة الاقتصادية. وهذه بالنسبة لنا يجب أن تكون تحصيل حاصل، لأنه على الأقل اذا كان لدينا نقطة قوة في موروثنا، فهي انها شككنا على الدوام في مدى صحة قىام ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج في المعسكر الاشتراكي السابق. وبالتالي اذا كان على تلك الجذرية التي صاحبت اعلان شيوعية الحرب عام ١٩١٨، ونزع ملكية كل اصحاب الملكيات الخاصة في الثلاثىنيات، خرجنا بنتيجة أن هذه ليست ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج، ورأينا آن شروط الوصول إلى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج أعقد واكثر تنوعا بكثير، فمن باب أولى أن ينطوي برنامجنا الاشتراكي اللاحق على ما يوفي بغرض الايضاح أن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج هدف يجري التطلع نحوه ولىس مجرد اجراء يتخذ مرة واحدة وإلى الأبد.

واخيرا، القاسم المشترك هو العودة إلى مقولة الانقسام الطبقي، والصراع الطبقي نسخة نهاية القرن العشرين، لإعادة ادراجه في حساب كل تحلىل، إنما متجاوزاً هذه المرة مع ما يجب أن نلحظه من مسافات ومساحات تغطيها مقولات ومصالح ومطالب أخرى، وبالتالي لا يأتي تحليلنا طبقويا، بمعنى يكرر الاختزالية الاقتصادوية من ناحية، أو يستعير ويستعيد تبسيطاً موروثاً عن حقبة اسبق في تحليل المجتمع الرأسمالي، هي التي رأينا على امتداد بحثنا كم كان ضرورياً تجاوزه.